



برنامج الأمم المتحدة الانمائي

تعزير التماسك الاجتماعي

التأثير المفاهيمي وآثار البرامج

Copyright ©UNDP 2020. All rights reserved.
One United Nations Plaza, NEW YORK, NY 10017, USA

UNDP partners with people at all levels of society to help build nations that can withstand crisis, and drive and sustain the kind of growth that improves the quality of life for everyone. On the ground in nearly 170 countries and territories, we offer global perspective and local insight to help empower lives and build resilient nations.

The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the United Nations, including UNDP, or the UN Member States.

The designations employed and the presentation of material on maps used do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of UNDP concerning the legal status of any country, territory, city or area or its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

Information on uniform resource locators and links to Internet sites contained in the present publication are provided for convenience of the reader and are correct at the time of use. The UNDP takes no responsibility for the continued accuracy of that information or for the content of any external website.

Designed by Isgraphicdesign.it



تعزير التماسك الاجتماعي

التأطير المفاهيمي وآثار البرامج

جدول المحتويات

4.....	المختصرات والمربعات ودراسات الحالة والجدول	
5.....	شكر وتقدير.....	
7.....	المقدمة.....	
8.....	مقدمة ونظرة عامة.....	1
11.....	تعزيز التماسك الاجتماعي.....	1.1
12.....	الإطار والأغراض.....	2.1
14.....	التأثير المفاهيمي: تحديد التماسك الاجتماعي ومناقشته.....	2
17.....	لماذا التماسك الاجتماعي أمر أساسي للسلام والتنمية.....	1.2
18.....	نحو الوضوح المفاهيمي: الأبعاد والعناصر.....	2.2
21.....	مناقشة التماسك الاجتماعي والعمل معه.....	3.2
26.....	تفعيل أدوات التماسك الاجتماعي والتقييم.....	3
29.....	كيفية التقييم: المنهجيات.....	1.3
30.....	من المفهوم إلى القياس: الأساليب والأبعاد.....	2.3
31.....	مبادئ التقييم ومؤشراته.....	3.3
34.....	التماسك الاجتماعي وديناميكية الصراع وبناء السلام.....	4
37.....	الهيكليات والضغط: الضغوط على التماسك الاجتماعي.....	1.4
39.....	منظور بناء السلام: نظريات التغيير.....	2.4
40.....	الاعتبارات العملية في تعزيز التماسك الاجتماعي.....	3.4
41.....	التماسك الاجتماعي في الممارسة: تجارب وأمثلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....	5
45.....	أمثلة عن مجالات التركيز في برامج التماسك الاجتماعي.....	1.5
45.....	دعم سرد تاريخي شامل.....	1.1.5
46.....	عمليات الحوار والوساطة لتحسين التماسك الاجتماعي.....	2.1.5
48.....	دعم الشبكات والبنى التحتية من أجل السلام.....	3.1.5
51.....	النساء والشباب من أجل التماسك الاجتماعي.....	4.1.5
52.....	مواجهة عوامل عدم المساواة الأفقية.....	5.1.5
52.....	الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش والتماسك الاجتماعي.....	6.1.5
55.....	التماسك الاجتماعي في الهجرة والنزوح.....	7.1.5
56.....	الحكم المحلي والتماسك الاجتماعي.....	8.1.5
57.....	تحديات البرامج واعتباراتها.....	2.5
59.....	اعتبارات المراقبة والتقييم.....	3.5
60.....	الاستنتاجات والتأملات.....	6
64.....	الملحق.....	
66.....	الملحق 1: استبيان التقييم على المستوى البلاد.....	
70.....	الملحق 2: دليل تقييم العينة: الأبعاد والأبعاد الفرعية والمؤشرات.....	

الاختصارات والمربعات ودراسات الحالة والجداول

الاختصارات لمصطلحات اللغة الإنجليزية

تحليل الصراع والتنمية	(CDA)
الرصد والتقييم	(M&E)
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	(OECD)
تعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	(PSCAR)
منع التطرف العنيف	(PVE)
مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة	(SCORE)
الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة	(SDG16)
الأمم المتحدة	(UN)
إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	(UNDESA)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	(اليونيسف - UNICEF)
مجموعة الأمم المتحدة للتنمية	(UNDG)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	(UNDP)

المربعات

20 الأبعاد الأفقية: توثيق وبناء جسور العلاقات وربط رأس المال الاجتماعي	المربع 1
29 تعميم منظور النوع الجنسي في تقييمات التماسك الاجتماعي	المربع 2
32 مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة: التماسك الاجتماعي والمصالحة	المربع 3
33 تعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة العربية أداة قياس التماسك الاجتماعي للمنطقة العربية	المربع 4
55 التماسك الاجتماعي في النزوح المطول والعودة وإعادة الاندماج	المربع 5

دراسات الحالات

47 الوسطاء الداخليون الذين يساعدون على بناء التماسك الاجتماعي في اليمن	
48 الحوار الديمقراطي لتعزيز التماسك الاجتماعي في أمريكا اللاتينية	
49 الوسطاء والبنى التحتية من أجل السلام في زيمبابوي	
50 تعزيز التماسك الاجتماعي في السياق الوطني الفرعي في بنغلاديش	
51 دعم الشبكات النسائية من أجل السلام	
54 التمكين والمشاركة والتماسك في جنوب تايلاند	
56 تعزيز التماسك الاجتماعي بين المهاجرين والمضيفين في الأردن	
58 الانتعاش وبناء السلام في شرق أوكرانيا	

الجداول

22 التماسك الاجتماعي العامودي والأفقي: الأبعاد والعناصر	الجدول 1
41 القيادة، والمجتمع، والمستويات والمقاربات الفردية	الجدول 2



استفادت هذه المذكرة الإرشادية من مداخلات وتعليقات فنية كثيرة من الموظفين المتفانين في مركز أوسلو للحكومة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمراكز الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكاتب القطرية ومقر عام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتضمنت عملية التطوير ورشتي عمل تفاعليتين، أوسلو (سبتمبر 2017)، اسطنبول (مايو 2018)، حيث يتم توجيه شكر خاص للمشاركين على تبادل أفكارهم وخبراتهم

تم تطوير هذا المنشور من قبل فريق منع النزاعات وبناء السلام والمؤسسات المستجيبة (CPPRI) في مكتب الأزمات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المؤلف الرئيسي هو د. تيموثي سيسك، (كلية جوزيف كوربيل للدراسات الدولية، جامعة دنفر). تحت إشراف وتوجيه صموئيل رزق ومونيكا رجال وهنريك مونجيناست في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اكتسب مفهوم التماسك الاجتماعي أهمية في السنوات الأخيرة كهدف ونهج برامج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات النزاع والظروف الهشة. والجدير بالذكر أن المفهوم لا يزال سلسلاً وقابلًا للتكيف استنادًا إلى سياق استخدامه والنتيجة المرغوبة من توظيفه في أي ظروف أو بيئة معينة.

ولضمان فهم واضح ومتسق ومشارك للمفهوم، تمثل هذه المذكرة خطوة مهمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تأطير مفهوم التماسك الاجتماعي، وتبادل الأفكار والدروس من استخدامه في الماضي والحاضر، والأهم من ذلك، في ترجمته إلى ممارسة مؤثرة وقابلة للقياس.

تبدأ هذه المذكرة بتوضيح الأساس المنطقي للنظر في التماسك الاجتماعي كمفهوم ونهج برامج تهدف إلى التنمية والسلام، وتقديم تعريفات ذات صلة ومقارنتها بالمفاهيم المستخدمة بشكل مماثل (كرأس المال الاجتماعي على سبيل المثال)، وشرح الجدول القائم حول ظهوره مجددًا في الآونة الأخيرة في خطاب الصراع والتنمية وبناء السلام.

كتعبير عن العمل الداخلي للنسيج الاجتماعي للمجتمع وكذلك العلاقات العمودية بين المجتمع والسلطة، تتطرق المذكرة أيضًا إلى مفهوم آخر ذي صلة وهو العقد الاجتماعي. ولكن بدلاً من البقاء في المجال المفاهيمي والنظري، ولضمان الصلة بالممارسين، تستكشف المذكرة الطرق التي يمكن من خلالها تطوير منهجيات وقياسات تقييم التماسك الاجتماعي وتكييفها مع الظروف المختلفة. وتستكشف نظريات التغيير في برامج التماسك الاجتماعي وتقيم بطريقة نقدية وتقدم الاعتبارات العملية لتوجيه السياسات والبرامج لتكون أكثر تأثيرًا وأكثر تكاملاً على مستويات مختلفة من المشاركة.

وتقدم أمثلة عن برامج محددة حيث يمكن أن يكون التماسك الاجتماعي مفيدًا لنهج البرامج المختلفة والمتعددة في مجالات مثل الحوار والوساطة والحكم المحلي، والنساء والشباب، وبنية السلام التحتية.

وتختتم المذكرة بعرض أداة محددة ودليل لتقييم التماسك الاجتماعي على المستوى الوطني والذي يمكن تكييفه ونشره بسرعة لدعم التحليل (بما في ذلك التحليل المشترك) والسياسة والبرامج والشراكة.

وبالنظر إلى الولاية الواسعة التي يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجبها، ومجموعة شركائه الواسعة، فإن الفهم الواضح لعمل التماسك الاجتماعي وبرامج تعزيزه أمر بالغ الأهمية، خاصة في السياقات المتأثرة بالنزاع، وأيضًا كأداة للوقاية في الأماكن التي قد ينشب فيها صراع عنيف. نأمل أن تكون هذه المذكرة مصدرًا مفيدًا لفهم التماسك الاجتماعي والعمل معه، من أجل تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة.

السيدة أساكو أوكاي

الأمين العام المساعد

مديرة مكتب الأزمات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



1

مقدمة ونظرة عامة



أصبح تعزيز التماسك الاجتماعي ضرورة في القرن الحادي والعشرين. فيما ندخل عشرينيات الألفية الثالثة، يخيم قلق واسع النطاق بشأن تفاقم ظروف الصراع التي تهدد احترام التنوع والشمولية وحقوق الإنسان الأساسية.¹ وتكمن وراء هذه الصراعات حدة التوترات القائمة على الهوية، كالعداوة العرقية والدينية، وكره الأجانب، والوطنية الحصرية الصاعدة. في أبريل 2019، انتقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس هذا "الهيجان المثير للقلق" من الصراع الذي سرّعته جزئياً خطابات الكراهية وأدى إلى التعصب والعنف.²

1 الأمم المتحدة؛ البنك الدولي (2018). السبل إلى السلام: المناهج الشاملة لمنع الصراع. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ص 11-47.
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28337>

2 أخبار الأمم المتحدة، أعلن غوتيريس الكراهية "تهديد للجميع" داعياً إلى بذل جهد عالمي لإنهاء كراهية الأجانب و"الخطاب البغيض"،
 4 أبريل 2019، على الموقع <https://news.un.org/en/story/2019/04/1037531>

الاجتماعي، ويضعف القيم المشتركة ويمكن أن يضعف الأساس للعنف، ويعيق قضية السلام والاستقرار والتنمية المستدامة وضمن حقوق الإنسان للجميع.⁵

تعد خطة العمل الاستراتيجية ضد خطاب الكراهية جزءاً من جهود الأمم المتحدة الشاملة لمعالجة أسباب الصراعات الجذرية الكامنة التي تؤدي إلى العنف وتعوق ضمان حقوق الإنسان والتنمية للجميع. تستجيب الأمم المتحدة على مستويات مختلفة للطرق التي يهدد بها انعدام الثقة والعداء القائم على اختلاف الهوية بزيادة إمكانية اندلاع الصراعات العنيفة. ويتم تنظيم هذه الجهود اليوم حول هدف رقم 16 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDG16) لخلق مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً وشمولية. ويعتبر تعزيز التماسك الاجتماعي بين المواطنين والدولة، وكذلك بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية وعبرها، أمراً محورياً للهدف الـ 16 للتنمية المستدامة SDG16.⁶ إذ يستهدف المؤسسات المستجيبة والشاملة، وصنع القرار الممثل لجميع الفئات، وبالتالي يتوجه مباشرة إلى الحاجة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. ويساهم تأمين الهوية القانونية لجميع الأشخاص، والحد من الرشوة، والفساد، واستلاب الدولة، وبناء القدرات لمنع الجريمة، ومنع التطرف العنيف بشكل كبير في تعزيز التماسك الاجتماعي

تقدم المنظمات التي ترصد الظروف العالمية بشأن العوامل الرئيسية، مثل حقوق الأقليات والتوجه إلى العنف المنظم على الصعيد العالمي، أدلة قوية على القلق الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن تعرض الأقليات والفئات المهمشة في جميع أنحاء العالم للتمييز والإقصاء والعنف ضد الفئات السكانية الضعيفة.³ علاوة على ذلك، تشكل النزاعات المسلحة العنيفة مثل الحروب الأهلية والتطرف العنيف والأصولية، بما في ذلك الهجمات الإرهابية والعنف المسلح كالقتل والختف والعنف القائم على نوع الجنس، تهديدات خطيرة للسلام المستدام في جميع أنحاء العالم. إن مثل هذا الصراع، وغياب أو تآكل التماسك الاجتماعي الذي يعقبه، يقوّض التنمية، ويزيد انعدام الأمن والمخاوف، ويترك البلدان والسياقات عرضة لمزيد من العنف أو تصاعده.

لمواجهة هذه التطورات، تشمل استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة ضد خطاب الكراهية لعام 2019* التدابير التي تعالج على وجه التحديد آفة لغة الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي. وقال الأمين العام في كشفه عن الاستراتيجية والخطة الجديدتين:

خطاب الكراهية هو، في حد ذاته، تعدّ على التسامح والشمول والتنوع وجوهر معايير ومبادئ حقوق الإنسان لدينا. ويقوّض على نطاق أوسع، التماسك

تعزيز التماسك الاجتماعي

1.1

والمسؤول، وسيادة القانون وتحقيق العدالة، ومكافحة الفساد، ومنع التطرف العنيف، والعمل مع الشباب، وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والبرامج الصحية الأخرى. تركزت مجموعة نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع النزاعات وإدارتها وتسهيل المحادثات وإجرائها وبناء التوافق على منظار استراتيجي. تعزيز التماسك الاجتماعي يتمثل في مدى الثقة في الحكم وداخل المجتمع والإرادة في المشاركة الجماعية لإحلال رؤية مشتركة لسلام مستدام وأهداف

ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه الآخرون في المساعدة الإنمائية على الصعيد العالمي في الجهود المبذولة لمنع الصراع والحفاظ على السلام من خلال البرامج الإنمائية المتكاملة المراعية للنزاع. ويتوجه عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحكم الديمقراطي وبناء السلام بشكل مباشر إلى التماسك الاجتماعي. وتشمل تلك الأجندة برامج ومبادرات المنظمة في مجال منع النزاعات، والعمليات السياسية الشاملة، والحكم المستجيب

3 مجموعة حقوق الأقليات الدولية، الشعوب تحت التهديد 2018، 13 يونيو 2018،

<http://peoplesunderthreat.org/wp-content/uploads/2013/10/Peoples-under-Threat-2016-briefing1.pdf>

4 للحصول على ملخص للخطة، راجع

<https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/UN%20Strategy%20and%20Plan%20of%20Action%20on%20Hate%20Speech%2018%20June%20SYNOPSIS.pdf>

5 الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، الأمين العام يطلق استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة خطاب الكراهية، ويعين المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية كنقطة اتصال، 18، 2264-SOC / 4881، PI / 2019 يونيو 2019،

<https://www.un.org/press/en/2019/pi2264.doc.htm>

6 لمزيد من المعلومات بشأن جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرصد وتنفيذ الهدف 16 للتنمية المستدامة SDG16، راجع المراقبة لتطبيق مجتمعات سلمية وعادلة وحاضنة للجميع. أوسلو: في

http://www.undp.org/content/dam/norway/undp-ogc/documents/Monitoring%20to%20Implement%20SDG16_Pilot%20Initiative_main.pdf



© UNDP Lebanon, Ramzi Haidar, Dar Al Musawwir

التشاور وبناء جسور عبر المجتمعات وبالتركيز على القيم المشتركة ووحدة المصير. وتهدف البرامج والمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتماسك الاجتماعي إلى توفير أساس لمنع الصراعات وبناء السلام من خلال الفهم الأعمق والحوار والتفاعل والترابط. عندما تكون المجتمعات أكثر تماسكًا وتكون قنوات الحوار والتعاون والتفاعل متنوعة ومتعددة الطبقات، فلن تنجح الجهود الرامية إلى تعزيز الكراهية وإبراز الاختلافات. لذا، فإن بناء التماسك الاجتماعي يعزز أيضًا قدرة الدول والمجتمعات على الصمود بحيث يمكنها التغيير والتكيف مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

مشتركة للتنمية. وتمنع مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البنى التحتية من أجل السلام حصول التطرف العنيف وتساند المؤسسات المتفاعلة والشاملة والصامدة مما يؤدي مباشرة إلى تحقيق هدف دعم التماسك الاجتماعي.

فتحقيق هذا الهدف شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات مسالمة. وقد أصبحت البرامج والمشاريع الساعية إلى تحقيق ذلك الهدف جزءًا مهمًا من جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي لانعدام الثقة والتحديات في معالجة الاختلافات والتعددية. إذ هي تمتد من إطلاق مشاريع الحوار إلى تطوير إمكانات الحكومات المحلية في

الإطار والأغراض 2.1

يقدم **الفصل الثاني** تعريفًا وإطارًا مفاهيميًا للتماسك الاجتماعي، مع إدراكنا أنه يمكن تكييفه مع سياقات مختلفة وغالبًا ما تتم مناقشته بطرق مختلفة في البلدان والأوضاع المحلية.

يقدم **الفصل الثالث** لمحة عامة عن المناهج والتدابير النوعية والكمية الرائدة لتقييم التماسك الاجتماعي. ويقدم الإرشادات من أجل التقييم، مع الآثار المترتبة على مراقبة السياق على المدى الطويل وتطوير البرنامج / المشروع.

يكشف **الفصل الرابع** كيف يمكن للتماسك الاجتماعي أن يتآكل بسرعة من خلال الاستقطاب والانقسام، وبالتالي تعزيز نقاط الضعف المؤدية إلى الصراع العنيف وتقويض تقدم السلام والتنمية، وينظر في العلاقة مع بناء السلام.

يقدم **الفصل الخامس** دراسات حالات كأثلة وإرشادات عملية للبرامج. ويقدم أفكار الممارسين بشأن البرامج وتقييم المشاريع.

وتقدم **الملاحق** للقراء أدوات نموذجية لتحليل التماسك الاجتماعي من خلال دليل تقييم نوعي على مستوى البلدان وطرق كمية بالإضافة إلى مؤشرات القياس المقترحة.

تقدم هذه المذكرة إطارًا مفاهيميًا وتستكشف الآثار المترتبة على البرامج والمشاريع التي تسعى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. والغرض منها هو توفير إطار مفاهيمي واضح لما يمكن أن يكون مفهومًا توسعيًا وتقديم المعرفة والتوجيه العملي في تصميم برامج ومشاريع فعالة. علاوة على ذلك، فهي تسعى إلى تحديد التحديات والمخاطر والمعضلات في برامج التماسك الاجتماعي وتوجيه القارئ إلى مصادر إضافية والأبحاث الأساسية والمزيد من القراءات. أخيرًا، إنها تتناول هذه الأسئلة المهمة التالية:

ما هو التماسك الاجتماعي وكيف يمكن تعريف هذا المفهوم الواسع والمتعدد الأبعاد بشكل صحيح وقياسه بشكل موثوق وجعله مفيدًا من الناحية العملية؟

ما هي الهياكل والضغوط الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية التي تنشأ عن التحديات أو الأزمات التي قد تقوض أو تضعف التماسك الاجتماعي؟

ما مدى فائدة مفهوم التماسك الاجتماعي لفهم السياقات المحلية والإقليمية ووضعها في سياقها وتقييمها وتشكيل نتيجة لمساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع النزاعات وبناء السلام؟

ما هي الدروس المكتسبة وأفضل الممارسات في تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع لتعزيز التماسك الاجتماعي كهدف أساسي أو ثانوي لبرامج ومشاريع التنمية؟



2

التأطير المفاهيمي: تحديد التماسك الاجتماعي ومناقشته

يكن جزء كبير من قيمة مفهوم التماسك الاجتماعي في قدرته على التكيف والتفكير والمناقشات والأوصاف التي تدعم المناقشات حول تعريفه وخصائصه وإسهامه في السلام والتنمية. يقدم هذا الفصل تعريفاً للمفهوم، مع الإدراك أنه في بعض السياقات، تكون المصطلحات حساسة. في الواقع، قد تكون المفاهيم أو العبارات البديلة المتعددة، مثل "الاستقرار الاجتماعي" أو "الاندماج الاجتماعي" أو "العقد الاجتماعي"، أكثر قبولاً في السياقات المحلية. ومع ذلك، فقيمة التعريف البسيط تكمن في قابلية تطبيقه الواسعة:

تعزيز التماسك الاجتماعي يتمثل في مدى الثقة في الحكومة، وداخل المجتمع والإرادة في المشاركة الجماعية لإحلال رؤية مشتركة لسلام مستدام وأهداف مشتركة للتنمية.⁷



تساهم رؤية مشتركة لمستقبل مشترك ومؤسسات حكم شرعية متجاوبة في التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتماسكة التي تتميز بمستويات عالية من الثقة. يتم تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال اعتماد السياسات الاجتماعية الشاملة وحماية الأقليات والفئات المحرومة وعناصر المجتمع التي تم تهميشها تاريخياً. يمكن أن تكون مستدامة على المدى الطويل فقط إذا تم دمج مبدأ احترام التنوع في المجتمع. وجد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2009 عن التماسك الاجتماعي في سياق تعزيز أمن المجتمع أن "التماسك الاجتماعي يتعلق بالتسامح واحترام التنوع (من حيث الدين والعرق والوضع الاقتصادي

والاختيارات السياسية والتوجه الجنسي والجنس والعمر) - على الصعيدين المؤسسي والفردى".⁸ في عام 2015، أطلق المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً إقليمياً يسعى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال بناء السلام، والتأكيد على المساواة في المواطنة، والثقة بين المواطنين والدولة وبين مختلف السكان، والتخفيف من الصراع الطائفي أو المذهبي. ستضع هذه المبادرة أيضاً مقاييس وطرق جديدة لتقييم التماسك الاجتماعي، كما هو موضح في الفصل الثالث.⁹

لماذا يعتبر التماسك الاجتماعي أمراً أساسياً للسلام والتنمية

1.2

من إدارة التوترات بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة في المدن الأوروبية لتعزيز الهوية اللبنانية المشتركة، إلى بناء السلام من الأسفل إلى الأعلى في جمهورية أفريقيا الوسطى، يبدو أن التماسك الاجتماعي ينطبق على نطاق واسع على الديناميكيات الاجتماعية الأساسية التي تؤدي إلى مجتمعات سلمية وشاملة.¹⁰ خصائصه واضحة ويمكن التعرف إليها على الفور في كثير من الأحيان على أنها سمة من سمات "الحياة اليومية" في التفاعلات الاجتماعية.

المجتمعات المتماسكة تعكس لطف التعامل اليومي و احترام حقوق الجميع وحمايتهم. تعزز هذه المجتمعات العلاقات عبر العرق والدين والطبقة والجوار والمنطقة. الثقة والاعتماد المتبادل على الآخر، وهما السمتان الأساسيتان للتماسك، يساهمان في الأمن الشخصي والجماعي من خلال المعايير المشتركة. قد يسهل تماسك اجتماعي أكبر في حوكمة أكثر شمولية أو مبنية على توافق، فيما قد يتمتع الأفراد والمصالح بتفهم أكبر لمصالح الآخرين ورفاهيتهم. وأخيراً، يقلل التماسك الاجتماعي والشمولية في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية من خطر السلوك المعادي للمجتمع وشعور الفرد بالاغتراب الذي قد يؤدي إلى التطرف العنيف.

يشير البحث في علم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعي إلى أن المجتمعات المتماسكة هي الأكثر احتمالاً في أن يتمتع أفرادها بصحة أفضل وأن تحقق مساواة أكبر في الدخل وأن يكون لها أنظمة دعم وحماية اجتماعية أكثر شمولاً. قد تعكس المجتمعات المتماسكة قواعد مواطنة أقوى وقد تختبر مستويات أكبر من الحكم المؤسسي السريع الاستجابة، وربما دعم أكبر للديمقراطية والمشاركة الشعبية. وقد تم استخدام التماسك الاجتماعي في الآونة الأخيرة كهدف للتغلب على الهشاشة ومكافحة العنف والتطرف من خلال درء الاستقطاب والراديكالية السياسية والاختلافات القائمة على الهوية¹¹ بالتالي، يعمل المفهوم بشكل عام وفي آن واحد لوصف السياق وتحديد نتيجة لبرامج ومشاريع المساعدة الإنمائية. في الحالة الأخيرة، قد تكون نتيجة رئيسية - على سبيل المثال عملية حوار ميسر - أو نتيجة ثانوية - كتعزيز الثقة بين المجموعات تم بناؤها من خلال المشاركة في مبادرة لتقاسم المياه على مستوى المجتمع المحلي.

وبناءً على هذا التركيز على الثقة في الحكومة، يرتبط التماسك الاجتماعي أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الأوسع لمرحلة الإنعاش أو التعافي ما بعد الحرب والأزمات لتعزيز قدرات الدولة على الشمولية والمرونة والاستجابة.

8 UNDP, 2009. الأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي: نحو مقارنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 14.

9 "تطوير مؤشر التماسك الاجتماعي للمنطقة العربية." ورقة منهجية خلفية، أبريل 2017.

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/Sustainable_development/developing-a-social-cohesion-index-for-the-arab-region.html

10 مارك وألكسندر وآيس ويلمان وغازيا أسلم وميشيل ريوسيو. 2012 الديناميات المجتمعية والهشاشة: إشراك المجتمعات في الاستجابة للحالات الهشة، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2012.

<http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/978-0-8213-9656-8>

11 براون ومايكل جيه وماري جويل زهار. "التماسك الاجتماعي وبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى وما بعدها" مجلة بناء السلام والتنمية 1: 10 (2015): 24-10.

بالتماسك الاجتماعي، كالمصالحة، لهما القدر المتساوي من الأهمية في البلدان الخارجة من الصراع. بينما تتناول هذه المذكرة التماسك الاجتماعي، فإن أدوات مثل مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة (SCORE) تربط التماسك الاجتماعي والمصالحة.

حيث الإحساس بوجود رؤية مشتركة للمستقبل، **يخلق التماسك الاجتماعي صمود تجاه تصاعد النزاع على المستوى الفردي، الذي ينتج غالباً عن السياسة الخلفية، وفي بعض الأحيان، ينتج عن التعبئة الاجتماعية القائمة على الهوية.** إن فهم وقياس المفاهيم المتعلقة

نحو الوضوح المفاهيمي: الأبعاد والعناصر

2.2

الفئات) والربط، الذي يشير إلى أولئك الذين يخدمون "كموصلين" في المجتمع والذين يُنظر إلى علاقاتهم على أنها ذات أهمية رمزية، كالقادة الدينيين الذين يشاركون في الحوار والأعمال القائمة بين الأديان.

العقد الاجتماعي هو مصطلح آخر وثيق الصلة. تُفهم العقود الاجتماعية من حيث المصطلحات القانونية الرسمية، في الدستور على سبيل المثال، وفي المصطلحات اليومية، لوصف القواعد الرسمية وغير الرسمية للعيش المشترك. يشير عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال العقود الاجتماعية إلى أنه كلما كان العقد الاجتماعي أكثر شمولاً، كان أكثر صموداً عندما تواجه المجتمعات ضغوطاً اقتصادية أو اجتماعية تساهم في عوامل الصراع.¹²

في الممارسة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن وصف التماسك الاجتماعي من خلال بعدين رئيسيين: عامودي وأفقي. ويشمل كلاهما الجانبين الموضوعي والذاتي. يمكن أيضاً وصف البعد الأفقي من حيث توثيق وبناء جسور العلاقات وترابط رأس المال الاجتماعي.

البعد العامودي

يمثل **البعد العامودي** الثقة بين الحكومة والمجتمع. ويشمل ذلك الثقة في القادة والمؤسسات والعمليات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية مثل الانتخابات وتحقيق العدالة وتحصيل الضرائب ووضع الميزانية وتقديم الخدمات العامة. البعد العامودي الذي يركز على الدولة ينطوي على تماسك المواطنين، حيث تعكس التصورات والسلوكيات الولاء والشرعية الواسعة والثقة في الجهات الفاعلة والمؤسسات والعمليات على المستوى الوطني والمحلي. إلى جانب هذا البعد العامودي، تتأثر العلاقات الاجتماعية بعمق بالديناميكيات السياسية وخصيصاً بسيطرة الدولة.

التماسك الاجتماعي هو مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد والطبقات. علاوة على ذلك، فإن الأساس الجذري للمفهوم هو موضوع جدل. قد يتطور التماسك في المقام الأول في المصطلحات التاريخية الثقافية، أي أن معايير الثقة والانتماء تطورت معاً بمرور الوقت من خلال السياسات المميزة والأنماط لتشكيل الدولة والشعوب على المدى الطويل.

في المقابل، قد يتطور التماسك بشكل أكثر عقلانية أو وظيفية. في هذا التحليل، ينشأ التماسك الاجتماعي من شبكات التفاعل، كالتبادل الاقتصادي والاعتماد المتبادل. وهكذا، قد تنشأ الثقة والتسامح من التبادل الاقتصادي النافع والتفاعلات العملية اليومية. علاوة على ذلك، انتشرت التعريفات من جراء تركيز المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية بشكل متزايد على المصطلح.

أنتجت تخصصات مثل علم الاجتماع وعلم النفس والقانون ودراسات التواصل البشري والعلوم السياسية والاقتصاد والأنثروبولوجيا أدبيات أكاديمية متعمقة بشأن التماسك الاجتماعي. يرتبط المصطلح ارتباطاً وثيقاً بالعديد من المفاهيم الأخرى في هذه المجالات، لذلك، من أجل الوضوح المفاهيمي، من المفيد تحديد هذه المفاهيم. رأس المال الاجتماعي والعقود الاجتماعية هي الأكثر تشابهاً أو وثاقة في الارتباط.

عادة ما تُفهم **الرأسمالية الاجتماعية** على أنها تراكم الثقة والرغبة في التعاون في المجتمع، بناءً على التجارب السابقة للتفاعلات التعاونية والشبكات والروابط والتبادل الاقتصادي. رأس المال الاجتماعي هو مدّخر يمتلكه الأفراد والمجتمعات. يحدد المربع 1 أدناه كذلك ثلاثة أنواع من رأس المال الاجتماعي: موثق العلاقات (من الداخل أو نحو الداخل بالمجتمع)؛ باني جسور العلاقات (عبر المجتمعات الأخرى -

12 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP 2018). إقامة عقود اجتماعية مرنة: طريق إلى منع الصراع العنيف والحفاظ على السلام: النتائج الموجزة.

http://www.socialcontractsforpeace.org/wp-content/uploads/2018/05/UNDP-Preventing-Violent-Conflict-FINAL_WEB.pdf



© UNDP/Voz di Paz Guinea-Bissau

فيما يتعلق بالعمليات الديمقراطية - على سبيل المثال، النظام الانتخابي أو التوزيع المكاني للأصوات - قد تقدم المؤسسات السياسية حوافز تؤيد الشمولية والتحالفات متعددة الثقافات أو، على العكس، تحرّض على الخوف بغية كسب الأصوات. لطالما تم تحديد المناشدات العرقية في الانتخابات كمصدر للاستقطاب عندما تقوم النخب السياسية بالمزايدات من أجل استقطاب الأنصار. ويمكن أن يكون للصراع داخل المجموعة تأثير ضار قوي على العلاقات بين المجموعات.¹⁴ وهكذا، كما يشير التركيز على خطاب الكراهية في المقدمة، فإن البعد الرأسي للتماسك يرتبط بقوة بشمولية الحكومة ومؤسساتها.

أفقياً

يصف **البعد الأفقي** الثقة والعلاقات والتفاعلات بين الناس في المجتمع عبر الفئات المتمثلة بموضوع الهوية أو البنى الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك العرق أو الطبقة. وينطوي البعد الأفقي، الذي يتمحور حول المجتمع، على التماسك بين المواطنين، ينعكس في مدى تعبير المجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات

عندما "تستولي" مجموعة عرقية على الدولة وتتمتع بالسلطة لتعزيز وضعها أو هيمنتها فإن ذلك يخلق خطر العنف من قبل المستبعدين أو المحرومين. وبالتالي، يمكن النظر إلى المفاهيم الشبيهة بالعقد الاجتماعي على أنه أساس قسري، وليس أساساً توافقياً، للعيش المشترك.

بينما العلاقات المجتمعية والثقة بين المجموعات ضرورية لمفهوم التماسك الاجتماعي، تؤثر الدولة هي أيضاً على العلاقات العرقية. وتقوم السياسة العامة بتشكيل العلاقات بين المجموعات على المستوى المحلي وتغييرها وجعلها أكثر اطلاعاً.¹³ إن تقديم الدولة للخدمات أمر بالغ الأهمية في سياقات عدة. على سبيل المثال، إذا تم توفير التعليم والرعاية الصحية وحماية البيئة أو المياه النظيفة بشكل فعال فإن الدولة تعتبر عادلة ومنصفة. وغالباً ما يكون مجال الشرطة وقوات الأمن والنظام العدلي أكثر المجالات إثارة للخلاف. فإذا نُظر إليها على أنها متحيزة وتمييزية، قد يعرّض التماسك الاجتماعي للتآكل بسرعة.

¹³ للحصول على تحليل أكاديمي حديث للمفاهيم والمنهج أدناه، راجع كوكس، فليتش دي و تيموثي دي سيسك (محرران) 2017 بناء السلام في المجتمعات البالغة الانقسام: نحو تعزيز التماسك الاجتماعي؟ (لندن: بالجريف).

¹⁴ الأدب حول دور البناء النخبوي لـ "الصراع العرقي" واسع الأفق. للحصول على نظرة شاملة مقنعة وسهلة المنال من هذا الأدب الأوسع نطاقاً، راجع كورديل، كارل وستيفان وولف، (دار للنشر). دليل روتليدج حول الصراع العرقي 2012. الطبعة، أئينجودون: روتليدج، (كورديل وولف، 2006).

الأبعاد الأفقية: توثيق وبناء جسور العلاقات وربط رأس المال الاجتماعي

يتميز رأس المال الاجتماعي أيضًا بالربط أو بالشبكات والعلاقات كـ "الوسطاء الداخليين" القادرين على التواصل والتعاون والتعامل لمنع تصاعد النزاعات إذا تفاقمت التوترات بين المجموعات. على سبيل المثال، يظهر التماسك الاجتماعي في البيانات التي تضم المجالس الدينية المؤلفة من عناصر ينتمون إلى أديان مختلفة في سياقات مثل النيبال وكينيا وجنوب أفريقيا. في تلك البيئات، إن رموز التعاون والمصير المشترك المرئيين التي يمثلها مجلس الأديان يدعمان معايير التسامح الاجتماعية وفق أسس الدين والمعتقد. وبالتالي يمثل رأس المال الاجتماعي الرابط أو المؤسسات والمنظمات والقادة العاملين عبر حدود الاختلافات التاريخية.

لمزيد من المعلومات عن رأس المال الاجتماعي، راجع "سلسلة أوراق عمل رأس المال الاجتماعي"، على موقع البنك الدولي

<http://documents.worldbank.org/curated/en/docsearch/collection-title/Social%20Capital%20Initiative%20working%20paper%20series>

رأس المال الاجتماعي الموثق للعلاقات: هو في الأساس شكل من أشكال رأس المال داخل المجموعة؛ إذ أنه، على سبيل المثال، ينعكس في رموز المجموعة أو طقوسها أو علاماتها أو شعاراتها أو ممارساتها الثقافية المشتركة. توثيق العلاقات داخل المجموعة يخلق الثقة والالتزام. ويمكن رؤيته داخل الجماعات العرقية أو الجماعات الدينية أو العصابات أو عشاق الرياضة الذين يتشاركون إحساسًا مشتركًا وثقة تنتج شعورًا "بالقربة" وبالولاء والتعلق. قد يكون التماسك الداخلي داخل المجموعات غير ضار وذا معنى؛ على سبيل المثال، القومية في المسابقات الرياضية العالمية التي تعكس الفخر بدولة المرء وثقافته واحترام الفريق المنافس.

من ناحية أخرى، يشير **رأس المال الاجتماعي باني جسور العلاقات** إلى الشبكات أو المنظمات الكثيفة التي تتجاوز حدود المجموعات، كمجموعات المجتمع المدني التي تدعو إلى التغيير الاجتماعي التقدمي في القضايا التي تشكل جسرًا بين الاختلافات التقليدية. عند تواجد هذه الشبكات والعلاقات البانية للجسور، من المرجح أن التعبئة عبر الجماعات وإدارة الأزمات تمنع تصاعد النزاع.

إذا كان مثل هذا الترابط أو التماسك الاجتماعي داخل المجموعة في المقام الأول هو "سيئ" أو "جيد" أو ما بينهما، يعتمد على السياق أو البيئة.

يتضمن كل من البعدين العامودي والأفقي عناصر موضوعية وذاتية. ونجد العناصر الموضوعية في إجراءات ملموسة في التعاون والمشاركة، من السوق إلى الحياة التنظيمية، وإلى السلوك في الحياة السياسية والنقابية والمجالات الشخصية. وتشكل الشبكات عناصر أساسية للبعد الموضوعي. غالبًا ما تم تقييم التماسك الاجتماعي من خلال تحليل مدى شمولية المنظمات.

تركز العناصر الذاتية على القيم والمواقف والمعتقدات التي طورها الجهات الاجتماعية الفعالة تجاه الدولة والمجموعات العرقية والدينية الأخرى داخل الدولة. وينظر هذا التركيز على القدرات الفردية في القيم والمعايير والمعتقدات. غالبًا ما ركزت مناهج منع التطرف العنيف على هذا المستوى من التحليل.

الاجتماعية (مثل المؤسسات الدينية) عن الثقة والشعور بالاعتماد المتبادل والمصير المشترك.

يمكن تقييم التماسك الاجتماعي الأفقي بشكل أكبر استنادًا إلى نوع رأس المال الاجتماعي: توثيق وبناء جسور العلاقات والربط (راجع المربع 1). لا يتم تحديد مستويات الثقة الاجتماعية بالكامل استنادًا إلى الثقافة أو الاختيار العقلاني بل ما يعزز الثقة الاجتماعية أو يقضي عليها إنما هي الخصائص الداخلية لمجموعات مختلفة من المؤسسات السياسية والاجتماعية. يشير تماسك اجتماعي أكبر إلى وجود شبكات ذات أسس محلية وثقة داخل المجتمع، قادرة على إدارة النزاعات ومنع تصاعد التوتر.

في حالات التقاسم العرقي للسلطة، على سبيل المثال في لبنان أو البوسنة أو أيرلندا الشمالية، قد يكون التماسك الاجتماعي الداخلي بالمجموعات ضروريًا للتعاون الفعال بين المجموعات، في حين أن التفتت داخل المجموعة قد يمنع المشاركة الفعالة في السلطة والتعاون عبر المجتمعات. إن تقييم ما

مناقشة التماسك الاجتماعي والعمل معه

3.2

المسالمة والمستويات العالية من التماسك الاجتماعي، يوجد هناك جدل أيضًا حول ما إذا كان التماسك الاجتماعي "جيدًا" أو "سيئًا" لتحقيق السلام المستدام. قد يُنظر إلى التماسك على أنه مرادف للتحكم، ويُفهم على أنه يشير إلى توثيق العلاقات داخل مجموعة مهيمنة، بدلاً من بناء جسر عبر الفئات يمكن أن يعيد الجميع إلى داخل حدود المجتمع. ونتيجة لذلك، قد يسيء استخدام المفهوم من قبل أولئك الذين قد تتضمن رؤيتهم للتماسك، على سبيل المثال، الاستيعاب القسري للأقليات والهويات والاختلافات المحلية أو التطهير العرقي. قد تتخذ الأنظمة الاستبدادية نهجًا قسريًا لفرض التماسك الاجتماعي الوطني، باستخدام الإشارة إلى الرموز أو الأفعال أو المشاركة لحشد الأمة حول رؤية أيديولوجية.

من المهم للغاية معرفة متى يُفرض التماسك الاجتماعي بالإكراه أو بالقوة. ويرتبط مفهوم التماسك الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بالأيديولوجيا؛ أي مجموعة من القيم والرموز التي توفر معنى جماعيًا. إلا أنه يجب علينا أن نأخذ بالاعتبار المخاوف بشأن القومية وإمكانية بناء التماسك على أسس سياسية حصرية ضيقة. فبالتالي من المهم استكشاف تلك الأفكار والأيديولوجيات التي تطورت تاريخيًا وفرضت هوية جماعية فشلت في استيعاب التنوع داخل المجتمعات. وقد شدد البعض على السعي الإشكالي للتماسك في البلدان التي تواجه أنماطًا عميقة الجذور من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، والاستبعاد السياسي، والتمييز على أسس جماعية، وهيمنة مجتمع واحد أو سيطرة مجتمع واحد على صنع القرار السياسي - وأثار ذلك كله على مظاهر التنوع الثقافي.

ولكن، إذا أردنا أن يكون التماسك الاجتماعي مستدامًا، **فيجب أن يظهر بجذوره الأصلية.** ويجب أن يستند إلى المعايير الأساسية التي تعكس الرغبة في العيش والعمل معًا. إن تاريخ التماسك وعملياته الثقافية وأبعاد التواصل الخاصة به مهمة. ويجب فهم المصطلحات كالاندماج الاجتماعي والانسجام والتضامن ضمن السياقات المحلية. في بعض الأحيان، استخدمت المصطلحات المحلية، مثل مصطلح أوبونتو، في جنوب أفريقيا، لتوصيل معنى التماسك الاجتماعي. ساعد المطران ديزموند توتو الحائز على جائزة نوبل للسلام في الترويج له في عمل لجنة الحقيقة والمصالحة التي شارك في

تشارك وكالات الأمم المتحدة بعمق في الجهود الدولية لمنع الصراعات العنيفة من خلال المبادرات والبرامج والمشاريع المصممة خصيصًا لتعزيز التماسك الاجتماعي كمكون أساسي للمبادرات على مستوى الدول والمستوى الإقليمي للحفاظ على السلام.¹⁵ ينشأ الفهم المشترك للتماسك الاجتماعي من هذه التجارب: تختلف أنماط التماسك الاجتماعي وفهمه باختلاف السياق، لا سيما في السياقات التي تتميز بمستويات عالية من انعدام الأمن البشري ومؤسسات الدولة الانقسامية. في العديد من الحالات، تعيد المجموعات التفاوض بشأن أشكال فريدة من تقاسم السلطة وطرق لحل المظالم، وتعيش معًا في سلام نسبي وتعايش، حتى مع أعداء سابقين. قد يحدث هذا بمساعدة من الدولة أو من الفاعلين الدوليين أو بدونهم وقد تهيمن على الدولة نفسها مجموعة أو أخرى.

قد يكون التماسك الاجتماعي مفهومًا متنازعًا عليه داخل البلدان والسياسات، ويخضع لمجموعة متنوعة من التفسيرات التي قد تتوافق أو لا تتوافق مع روحية قيم الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. مثل هذه الاختلافات أمر طبيعي، وعندما يتم التعامل معها، تصبح جزءًا من إعادة البناء الجماعي المستمر لقيم المجتمع وتوجهاته وأغراضه. عندما تعالج سلميًا تصبح الخلافات والاتفاقات على الخلاف بشأن الماضي بهذا مشتركًا أو جماعيًا يرمي إلى تصور مصير مشترك أكثر ازدهارًا ونجاحًا، يركز على القيم ووجهات النظر الأساسية.

قد يكون مصطلح ومفهوم التماسك الاجتماعي ميسرًا للغاية على المستويين الأفقي والعامودي. على سبيل المثال، في المنطقة العربية، تبدو الحكومات رافضة للمفهوم تمامًا لأنها تفترض أن المجتمعات مجزأة وأن مؤسسات الدولة تعامل جميع المواطنين على حد سواء، دون محاباة أو تحيز. عادة، تمكن عمليات المشاورات الوطنية والمحلية الممارسين من التأكد من أن أغراض تقييم التماسك الاجتماعي وأبعاده وتدبيره مناسبة للسياق، وبالتالي فعالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مناقشة مفتوحة مع صانعي القرار من شأنها أن ترفع تسييس أجندة التماسك الاجتماعي، فتصبح أجندة لبناء السلام وتطوير الإجماع، بدلاً من تسلط الضوء على الانقسامات والاختلالات المؤسسية. على الرغم من وجود صلة قوية بين المجتمعات

15 في العام 2016، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مفهوم الحفاظ على السلام (على النحو الموصى به في مراجعة مسبقة لتطور هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة) وقدم تعريفًا مؤسسيًا لمعنى ونطاق الحفاظ على السلام: هدف وعملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، تضمن مراعاة احتياجات جميع شرائح السكان وتشمل الأنشطة التي تهدف إلى منع اندلاع النزاع وتبعيده واستمراره وتكراره، ومعالجة الأسباب الجذرية، مساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال العدائية، وضمان المصالحة الوطنية، والتحرك نحو التعافي وإعادة البناء والتنمية.

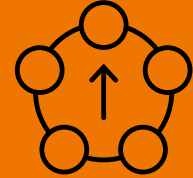
قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2282 / 70 / 2016 / S / 115714
<https://www.un.org/press/en/2016/sc12340.doc.htm>

العناصر الموضوعية	العناصر الذاتية
<ul style="list-style-type: none"> السلامة والأمن الشخصي والعائلي . حكومة شرعية وقادرة ذات إدارة عامة شفافة وخاضعة للمساءلة مؤسسات حكومية متجاوبة تقدم الخدمات بشكل عادل عبر الفئات الاجتماعية تطبيق سيادة القانون مع الأطر القانونية التي توضح حقوق الأقليات والمجموعات المهمشة المؤسسات الشاملة المكلفة برصد وإنفاذ معايير الشمول ورفض التمييز أو الإقصاء أو البحث عن أكباش الفداء أو كره الأجانب مساحة مدنية للمشاركة الرسمية والتغيير السياسي والتفاعل وإبداء الهموم والمطالبة بالمساءلة في المجتمع 	<ul style="list-style-type: none"> سبيل الاحتكام إلى القضاء إبداء الرأي والمشاركة يعترف المواطنون بشرعية الهياكل والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية القائمة من خلال ثقتهم بالجهات الفاعلة والمؤسسات

العناصر الموضوعية	العناصر الذاتية
<ul style="list-style-type: none"> المجتمعات الشمولية: المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (مثل اللغة) الشبكات والعلاقات الاجتماعية المتقاطعة العلاقات بين المجموعات العرقية والطائفية والدينية والعرقية في المجتمع: الأعراف والممارسات الاجتماعية للتنوع والشمول الطقوس والنصب التذكارية أو الأيقونات الثقافية المكرسة للشمولية والتعددية الثقافية 	<ul style="list-style-type: none"> رؤى الشعب والمجتمع الشاملة والمعايير والقيم المشتركة والقبول والتسامح الثقة بتصورات "الآخر" بالانتماء والقبول بها التوجهات: الاعتراف والتسامح وتأكيد الأقليات والمجتمعات، البعد الاجتماعي التواصل الرمزي: روايات مشتركة في الثقافة والموسيقى والفن والرياضة التي تعزز الإحساس بالوحدة والتضامن الشامل

التماسك الاجتماعي العامودي والأفقي: الأبعاد والعناصر

التماسك الاجتماعي العامودي



يشير البعد العامودي (المتمحور حول الدولة) إلى التماسك بين المواطنين حيث تعكس التصورات والسلوكيات الثقة في مؤسسات الدولة، وفي الجهات الفاعلة الوطنية أو المحلية، المؤسسات والعمليات، والالتزام بالقوانين والمؤسسات وبالمستقبل المشترك أو وحدة المصير



التماسك الاجتماعي الأفقي



يشير البعد الأفقي (الذي يركز على المجتمع) إلى التماسك بين المواطنين والداخل وبين الجماعات (ديناميات ما بين الجماعات). وينعكس هذا في مدى إظهار المجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية (مثل المؤسسات الدينية) الثقة والشعور بالاعتماد المتبادل والهوية الشاملة / الانتماء ووحدة المصير.



يمكن للجهات الفاعلة المحلية والوطنية المساهمة بشكل مباشر في المنهجية، على سبيل المثال، في صياغة الاستبيانات، إذا تم استخدامها. يتطلب تقييم التماسك الاجتماعي **تحليلًا تاريخيًا وثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا عميقًا** على درجة عالية من الحساسية بشأن كل من المقاييس والمفاهيم الموضوعية أو الجوانب الذاتية. لطالما انتقد بعض المنظرين الاجتماعيين، مثل بيير بورديو، مفهوم التماسك الاجتماعي، بحجة أن تحقيقه قد يعزز هياكل عدم المساواة.

من المهم أن نفهم جميعًا أن **التماسك الاجتماعي ليس نقطة نهاية ثابتة، بل حالة ديناميكية متطورة** تتغير بتغير الأحداث والعلاقات والمواقف. وغالبًا ما يكون من الضروري تطوير مفردات جديدة لإعادة تعريف المصير المشترك في سياق محدد والخطوات المطلوبة لضمان استدامة هذا التماسك على المدى الطويل. في سياقات مثل النيبال أو جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، تضمن هذا معيارًا مشتركًا من التحول، يعترف بالمصير المشترك حتى عندما يعالج المجتمع الهياكل الاجتماعية الأساسية أو الاختلافات التي تقوض هذا التماسك. في كلتي الحالتين، برزت "نيبال الجديدة" أو "جنوب إفريقيا الجديدة" كمفهوم مشترك يقضي بالانتقال من الصراع إلى الديمقراطية، حيث ن الكفاءة الثقافية والمعرفة المحلية وفهم المؤسسات المحلية غير الرسمية والرسمية أمر ضروري. يمكن أن يساعد التوجه المستقبلي ومنظور الرؤية في توجيه المناقشات نحو المجتمع المثالي وطرق التعاون. كما هي الحال دائمًا، يعد امتلاك تعريف التماسك الاجتماعي أمرًا ضروريًا ليتم القبول به.

في الاجتماعات مع أصحاب المصلحة، ينبغي صياغة التماسك الاجتماعي بطريقة تؤكد طبيعتها كعملية نابعة أو منبثقة من المجتمع لا يمكن فرضها بالقوة. وتدعو العملية إلى **التركيز على القيم والقواسم المشتركة** التي تربط المجتمع عبر حدود الفئات الداخلية. إن أقوى هذه القيم والقواسم المشتركة هي مساواة الأفراد في المجتمع والاعتراف المتبادل بكرامة جميع الفئات وقيمتها وانتماءها. في النهاية، قد تتخذ تصورات التماسك الاجتماعي المستدامة منظورًا قائمًا على الحقوق يتضمن مبادئ حقوق الأقليات، وحرية الدين والمعتقد، وكرامة واحترام جميع الأشخاص كما هو مبين في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ترأسها.¹⁶ في الأمريكتين، يُستخدم مصطلح التضامن الاجتماعي للتعبير عن الحاجة إلى معالجة أنماط التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. وغالبًا ما يتم الاعتراض على مفهوم "السكان الأصليين" ومطالباتهم، على سبيل المثال فيما يتعلق بتطبيق المعايير العالمية، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية الرقم 169 (اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية) وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين لعام 2007.

غالبًا ما يتم الاعتراض على تفسير التماسك الاجتماعي ومعناه من حيث الولاء أو التوافق أو السلوك المتوقع. بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يجب أن تتعلق هذه الاعتراضات بمجموعة المعايير العالمية التي تؤكد على الإدماج والقبول والاعتراف بالآخر وحرية الدين والمعتقد والإحترام لجميع الأفراد. وقد يرتبط التماسك الاجتماعي أيضًا بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وبالتالي، يجب أن تتضمن تفسيرات التماسك الاجتماعي عددًا من المبادئ الرئيسية، منها عدم التمييز والمساواة الفعالة بين المواطنين، واحترام حقوق الإنسان (بما في ذلك حقوق الأقليات)، والاعتراف بالتنوع وهويات الأفراد المتعددة المرتكزة على السياق الاجتماعي، وأولوية التعريف الذاتي الطوعي، والمؤسسات والأماكن العامة المشتركة. وبغية تحقيق هذه المبادئ، يجب على المؤسسات والقوانين والسياسات أن تضمن عدم التمييز والمساواة الكاملة والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحرية الثقافية وحرية المعتقد الدينية وسياسات حماية التنوع اللغوي والمساواة في الحصول على العلم والعدالة وحرية التعبير

يوصي الممارسون، في تطوير مشروع متعلق بالتماسك الاجتماعي، **البدء بالعمليات المعتمدة على الصعيدين الوطني والمحلي ووضع الأمور في سياقها**. وينبغي إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين منذ البداية، كما يجب أن يكون لهم رأيهم بشأن المفاهيم والتعريفات. لمراعاة حساسية النزاع، يجب القيام بمقاربات التماسك الاجتماعي مع الحكومات والنظراء الوطنيين الآخرين، بالاعتماد على مجموعة أدوات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع التطرف العنيف (2016) ¹⁷ (PVE) وأداة تحليل النزاعات والتنمية (CDA) التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.¹⁸ ويتطلب تطوير مقاربة مشتركة أيضًا، رؤية دقيقة ومقاربات عمل مدروسة تركز على التعاون ومراعاة الحساسية المحلية.

16 بشأن معنى وتطبيق أوبونتو راجع عمل مؤسسة ديزموند توتو في

<http://www.tutufoundationusa.org/2015/O4/29/what-is-ubuntu>

17 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016) UNDP. منع التطرف العنيف: من خلال تعزيز التنمية الشاملة والتسامح واحترام التنوع. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

http://www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/global-policy-centres/oslo_governance_centre/pve.html

18 مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (2016) (UNDG). إجراء تحليل للنزاع والتنمية. نيويورك: مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. https://undg.org/wp-content/uploads/2016/10/UNDP_CDA-Report_v1.3-final-opt-low.pdf



© UNDP PAPP

ونخلص إلى أن التماسك الاجتماعي المستدام يعني تعزيز قيم معايير الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان الأساسية: كرامة الفرد والأمن البشري، وفرص التنمية الفردية والجماعية. وسيظل التماسك الاجتماعي بعيد المنال في سياقات تتسم بالتعصب أو الإدماج القسري أو سلسلة من الأخطاء التاريخية الأخرى التي ارتكبت باسم تعريف حصري للمصير المشترك أو تعريف لا يقوم على مبادئ حقوق الإنسان. اليوم، في ظروف تتسم بتعدد الثقافات، لا ينشأ التماسك الاجتماعي من استيعاب أو إمتصاص قسري لثقافات عديدة إلى ثقافة واحدة مهيمنة. بل ينبثق من آليات مشروعة وفعالة تحمي التنوع وتعزز الحوار وتسوية النزاعات.

✍ يجب أن تولي التحاليل أهمية **المجالات والمؤسسات** بغية تحديد التماسك الاجتماعي، وتمييز الاختلاف بين البلاغة والواقع والانخراط في تحليل المجتمع والشبكات والعلاقات قائم على الأدلة. ويساعد التحليل أيضًا على تكوين فكرة عن الدوافع المحلية ونقاط الضعف المحددة في الصراع. ويمثل تقييم التعافي وبناء السلام (RPBA) وهو تقييم مشترك من البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، كألية قائمة على الشراكة في التحليل. ويوفر آليات قائمة على الأدلة وفهمًا مشترك مع الشركاء، بما في ذلك الحكومة المضيفة. تقييم التعافي وبناء السلام (RPBA) ينتج الدراسات التقييمية والخطط والأولويات اللازمة من أجل التعافي للمساعدة في إنشاء عملية سياسية من أجل الوصول إلى فهم مشترك، بما في ذلك فهم كيفية تلأئم التماسك الاجتماعي مع أهداف وغايات التعافي الشاملة



3

تفعيل مفهوم التماسك الاجتماعي وأدوات التقييم



يركز جدل مألوف حول التماسك الاجتماعي على كيفية **تفعيل المفهوم وقياسه**. كيف يمكن تحليل وقياس هذا المفهوم الواسع الذي قد تصعب إدارته، خاصة عندما قد تختلف أنماط التماسك المحلية اختلافًا كبيرًا؟ إن أدوات التقييم ومناهج التماسك الاجتماعي ضرورية لرصد ما إذا كان المجتمع يتحول إلى مجتمع مستقطب أو موحد. وقد أصبح من الممكن بصورة متزايدة، دمج البيانات الموجودة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية مع تحليلات المحادثات أو النقاشات العامة، أو الروايات، لاستكشاف طبيعة التماسك وديناميته.

ويتم إجراء التقييمات عادة لسببين رئيسيين. أولاً، قد ترشد تطوير البرامج لتحديد الهياكل والشبكات الاجتماعية والسياق المحلي. فهي تساعد على تحديد نظريات التغيير للبرامج والمداخل المناسبة وخصائص التصميم الأخرى.

ثانياً، تُستخدم تقييمات التماسك الاجتماعي لتطوير مقاييس كمية أو مؤشرات معقدة تُستخدم لرصد مستوى التماسك وزيادته أو انخفاضه. وترتبط هذه المقاييس مباشرة بإطار المراقبة والتقييم الخاص بالبرنامج / المشروع (M&E). ويمكن استخدام المعلومات لتحديد الخطوط الأساسية، ودراسة التغييرات عبر الزمن،

وبالتالي تقييم آثار التدخلات للبرامج.

ثالثاً، قد يساعد التقييم في التقاط الديناميكيات القائمة بين المجموعات وتصورات هذه المجموعات بشأن قضايا مختلفة. ونادراً ما تقوم قواعد البيانات العالمية أو الإقليمية أو المحلية القائمة بهذا العمل اليوم.

يقدم هذا القسم الإرشادات بشأن مكونات التماسك الاجتماعي وأساليب التحليل والقياس أو التقييم، بالإضافة إلى التركيز على أهمية تعميم مراعاة منظور نوع الجنس.

كيفية التقييم: المنهجيات

1.3

المربع 2

تعميم منظور نوع الجنس في تقييمات التماسك الاجتماعي

إن تعميم مراعاة منظور نوع الجنس أمر أساسي للقيام بالتقييم الفعال. في أوقات النزاع العنيف، غالباً ما يعاني النساء والرجال آثار النزاع بشكل مختلف. يجب أن تتضمن أي طريقة لتقييم التماسك الاجتماعي عدسة أو نظرة النوع الجنسي لالتقاط الحقائق المختلفة عند النساء والرجال والفتيان والفتيات. قد تنعكس التقييمات في الأسئلة التالية عن التماسك الاجتماعي من ناحية نوع الجنس.

- ✍ أين يميل النساء والرجال إلى التأثير في مختلف جوانب الحياة المجتمعية؟ ما هي خصائص الرجال والنساء المؤثرين؟ (الأقدمية / الأمهات / الثروة / الأبناء الذكور / رجال الدين)
- ✍ ما هي المصالح المشتركة بين النساء والرجال، على التوالي، عبر الخطوط الفاصلة وكيف يمكن لتلك المصالح أن تربط بينهم؟
- ✍ ما هي الخصائص المثالية للرجولة وأدوار الذكور؟ كيف يمكن الاستفادة منها لدعم السلام؟
- ✍ كيف يعيش النساء والرجال الإقصاء والاندماج سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؟
- ✍ كيف ترى النساء والرجال، على التوالي، فوائد التماسك الاجتماعي؟

تنتهج تقييمات التماسك الاجتماعي في السياقات الوطنية والاجتماعية نهجاً شمولياً للتقييم عادة. ويتضمن ذلك: معرفة عميقة بالسياق التاريخي وروايات النشأة والقيم والرموز والأحداث التي غالباً ما تكون متعددة؛ وتقييم العوامل الهيكلية، مثل أنماط الاستيطان أو الاستقرار المكاني، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية واستخدام لغة الموطن؛ والبحث في التوجهات والمعتقدات والمواقف المعاصرة. وكما هو موضح أدناه، أدوات مثل مؤشر التماسك الاجتماعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنطقة العربية أو مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة (SCORE) طرق أستخدمت كمنهجيات مختلفة لتطوير طرق أكثر صحة ودقة للتقييم. ونرى بشكل متزايد، اقتران طرق التقييم هذه بالمعلومات الجغرافية لتحديد الاختلافات على مستوى المجتمع الوطني ودون الوطني أو المحلي في التماسك الاجتماعي.

منهجيات متعددة مختلفة ومفيدة على حد سواء تساهم في تحليل التماسك الاجتماعي في عملية التقييم الشاملة. وتركز بعض الأساليب التي تم تطويرها مؤخراً على مؤشرات التماسك الاجتماعي الكمية. وتتمثل ميزة إنشاء مؤشر في إمكانية قياسه عبر الزمن وفي إمكانية تقييم مكوناته بالطرق المنهجية. المنهجيات تشمل ما يلي، ويمكن دمجها للتكيف مع سياق معين.

✍ **الطرق النوعية:** تساعد الطرق النوعية، كالمقابلات ومجموعات نقاش مركزة، على الكشف عن تفسيرات التماسك الاجتماعي وطبيعته من خلال التصورات والتفاعلات. وتدفع التقييمات النوعية المستخدمين إلى استكشاف الأسئلة التي يمكن أن تساعد في الكشف عن أوجه التماسك التواصلية أو البناءة كما هي موجودة في الروايات أو الرموز أو التعابير.

معالجة القضايا الحساسة ذات الطابع السياسي والإجتماعي بطريقة أكثر حيادية.

وتجدر الإشارة إلى أن التقييمات الكمية، كالمؤشرات، تقتصر بطرق لدراسة الروايات والرموز وصنع المعنى (من خلال النصب التذكارية أو الاحتفالات مثلاً). ويساهم التحليل النوعي، كتحليل الروايات أو تحليل المحتوى، في فهم القصص الأساسية بشأن التاريخ والغرض، وفي كثير من الأحيان، "صدمة مختارة" في هذه البلدان والمجتمعات. وبالتالي، يمكن أن تساعد طرق البحث النوعي في توضيح القصص والعلاقات التي تنمي العقلانيات، والفهم الثقافي ورؤى الماضي التي تشكل المواقف والسلوكيات في الوقت الحاضر.

✍ **الطرق التشاركية:** في حين تعتمد العديد من مناهج تقييم التماسك الاجتماعي على أشخاص من الخارج أو الخبراء أو الباحثين المتعاقدين لإجراء التحليل، فقد تساعد مناهج التقييم التشاركي على التكيف مع تحيزات الأشخاص من الخارج وتكشف عن العلاقات والشبكات التي لا يمكنهم رؤيتها بسهولة.

✍ **الطرق الكمية:** انتشرت المقاربات الكمية في السنوات الأخيرة، مع قيام جهات فاعلة مختلفة بوضع التعريفات والأبعاد الفرعية والبيانات والمؤشرات المحددة. قد تكون طرق المؤشرات مفيدة إذ أنها أكثر موضوعية للتقييم من أجل

من المفهوم إلى القياس: الأساليب والأبعاد

2.3

الالتزامات المتبادلة ستتم). يمكن رؤية الثقة في الحياة السياسية، كما في قبول شرعية المؤسسات أو السياسات (كفرض الضرائب). وقد نجد الثقة أيضاً في ميزات الحياة الاجتماعية اليومية، كالأسواق. وعكس الثقة هو الشك أو تصورات الخوف.¹⁹

الانتماء، أو المصير العام أو المشترك بناء على القيم المشتركة والولاءات، هو أيضاً ضروري لمفهوم التماسك الاجتماعي. إن فكرة العمل الجماعي مشتركة بين العديد من تعريفات التماسك الاجتماعي. وتشمل مفاهيم العمل الجماعي الهويتين الثقافية والوطنية، التي يمكن بناؤهما مع مرور الوقت لتكون أكثر أو أقل شمولية.

الاندماج في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. التماسك الاجتماعي في مجتمعات اليوم المتعددة الأعراق والأديان والمتفاوتة في الطبقات ومجتمعات ما بعد الاستعمار / ما بعد الهجرة يعكس رؤية شاملة قائمة على التسامح والتعددية. الاندماج يعني الاندماج الجماعي أو عدم الإقصاء على أساس الهوية. لكن الاندماج هو خيار فردي وليس التزاماً. ويتم تشجيع الأفراد على المشاركة، لكنهم ليسوا مجبرين على القيام بذلك. بالتالي، تختلف المجتمعات المتماسكة حقاً عن المجتمعات حيث تُعرّف فيها الهوية من قبل الدولة، وحيث الاندماج، هو نتيجة الإكراه أو شرط من الشروط.

غالباً ما تتميز تقييمات سياق التماسك الاجتماعي العالية الجودة بطريقة الأساليب المختلطة وقد استخدم الممارسون والباحثون مجموعة متنوعة من الأساليب لتقييمها. وهي اليوم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأطر المراقبة والتقييم. وتشمل الأساليب الحالية التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة (SCORE) وتعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة العربية (PSCAR). استخدمت قبرص وليبيريا وأوكرانيا مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة. واستخدم الممارسون أيضاً أدوات أخرى متوفرة، مثل تحليل الصراع والتنمية (CDA)، لاستكشاف أبعاد التماسك الاجتماعي، ربما مع أدوات أخرى.

فيما يلي مجموعة من أبعاد التماسك الاجتماعي النموذجية. وترتبط الأبعاد بنظرية التغيير من حيث كيفية مساهمة هذه السمات في التماسك الاجتماعي والمجتمعات السلمية والشاملة. إن الجمع بين الأبعاد المختلفة والتناول بالتفصيل النظرية السببية وراء علاقتها بالتماسك الاجتماعي، وفي نهاية المطاف، الحفاظ على السلام أمر أساسي لبناء نموذج عملي لتقييم التماسك الاجتماعي.

الثقة أمر أساسي لمفهوم التماسك الاجتماعي. يمكن تعريفها على نطاق واسع على أنها شعور أو سمة شخصية (الثقة في شخص ما أو مؤسسة) أو على أنها توقع عقلائي للتبادل أو المعاملة بالمثل (الثقة في أن

¹⁹ "الثقة" بعد يصعب قياسه. لمزيد من التفاصيل بشأن اعتبارات المفاهيمية والمنهجية في قياس الثقة، راجع: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2015)، المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قياس الثقة. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

<https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264278219-en.pdf?expires=1578996747&id=id&accname=guest&checksum=1EB1ADA8C5B20A3D87FAE5D15B6FBDCC>

الاعتماد المتبادل، أو الاعتماد المتبادل في الشبكات الاقتصادية أو التفاعلات الاجتماعية (على سبيل المثال، في الحياة النقابية للمجتمع المدني أو المنظمات التي تتخطى حدود الهوية).

الأمن الإنساني، أو تصورات السلامة وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، كالأمن الغذائي وسبل العيش والتحرر من العنف والجريمة.

الصور النمطية السلبية هو مقياس يجسد مدى اعتبار الأعضاء في المجموعات المخاصمة، على سبيل المثال، عدوانيين، جديرين بالثقة، غير مجتهدين، "فاسدين" أو غير وديين.

القلق القائم بين المجموعات يقيس ما إذا كان الأفراد يتوقعون أن يشعروا بالتهديد أو عدم الراحة أو القلق (أو) العواطف السلبية الأخرى) إذا وجدوا أنفسهم بمفردهم مع أعضاء مجموعات معادية.

التباعد الاجتماعي يقيس قبول مجموعة متنوعة من العلاقات الاجتماعية مع أعضاء مجموعة معادية؛ على سبيل المثال: وجود عضو في المجموعة الأخرى كأحد الأقارب المقربين عن طريق الزواج، كجار مباشر، أو زميل أو مدير بالعمل، إلخ.

تصورات التهديد الاجتماعي تقيس مدى اعتبار الأفراد أن طريقة عيش مجموعاتهم قد تهددها مجموعات معادية. يشير التمييز القائم إلى السلوك التمييزي بشكل صريح تجاه أعضاء الجماعات المعادية.

الشعور الإيجابي يقيس مدى شعور الأفراد بمشاعر دافئة تجاه أعضاء مجموعة أخرى.

التباين الثقافي يقيس مدى شعور المستجيبين بأن جوانب ثقافتهم تختلف عن جوانب ثقافة مجموعة عرقية أخرى. وقد تشمل العناصر الثقافية الموسيقى والطعام والقيم والمعتقدات الدينية والروحية.

الميل إلى العفو والتسامح تقيس مدى شعور المستجيبين بأن طريقة حل النزاع هي مسامحة الجانب الآخر.

الميل إلى الاقتصاد تقيس مدى شعور المستجيبين بأن الطريقة الوحيدة لإبرام نزاع هي الانتقام.

الاتصال بين المجموعات يقيس مقدار التفاعل بين المستجيب وأعضاء مجموعة معادية.

يمكن تطوير نموذج التقييم من خلال الجمع بين طرق البحث المذكورة أعلاه والأبعاد الأكثر صلة في سياق معين. مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة (SCORE) ومؤشر تعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة العربية (PSCAR) هما نموذجان لهما منهجيات متطورة يمكن استخدامها وتكييفها مع أي بلد أو سياق، سواء تم تطويره أو استخدامه فيما يتعلق بوقائع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه.

وضع مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة نموذجًا للإحاطة بكل من التماسك الاجتماعي ومفهوم المصالحة ذي الصلة، بناءً على أبعاد التماسك الاجتماعي. تم تصميم هذا المؤشر لقياس التقدم نحو مزيد من التماسك الاجتماعي والمصالحة، وليس فقط طبيعتهما ومداهما.

مبادئ التقييم ومؤشراته

3.3

كأساس للقياس. لكي يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود، يجب أن يكون التماسك متناسق أيضًا مع قيم ومعايير أهداف التنمية المستدامة.

المنهجية مهمة (جدًا)؛ التقييمات الأكثر شمولاً تتضمن أساليب مختلطة. التقييم صعب، حتى مع وجود مفهوم مدروس جيدًا للتماسك الاجتماعي. في حين أنه قد نجد اعتبار البيانات الكمية حقيقة (كالمؤشر) أمرًا جذابًا، فمن المهم فحص جودة القياس. على سبيل المثال، في أبحاث المسح - التي تستخدم عادةً لتقييم المفاهيم الأساسية كالثقة - قد تتأثر الموثوقية بفهم المشاركين والصدق (بما في ذلك السرية)، وجودة أداة المسح المستخدمة، وجمع البيانات والتحيز المحتمل لأخذ العينات. قد يكون للطرق النوعية مزايا فيما يتعلق بجوانب التماسك الاجتماعي الذاتية وفهم الروايات التي تشكل السياسة والعلاقات الاجتماعية والحياة التنظيمية.

ويرد أدناه موجز لمبادئ التقييم ومؤشراته. ويقدم استنتاجات بناءً على تجارب الممارسين فيما يتعلق بالأبعاد والعناصر والأساليب المذكورة أعلاه.

الانتباه إلى صحة المفهوم. تشير صلاحية المفهوم إلى تصميم نموذج تعريف وتقييم يدمج "معطيات" التطور التاريخي، والأيدولوجيات المرتبطة به، والطرق التي يتم بها صياغة الشعب، والجغرافيا والبيئة الاجتماعية، وأنماط الاستقرار المكاني. يعد وضع تعريف للتماسك الاجتماعي - والتمييز بوضوح بين هذا المفهوم والمفاهيم ذات الصلة، كرأس المال الاجتماعي والعقود الاجتماعية - أمرًا ضروريًا لأن التقييم ينطوي على فهم عميق. من المهم العمل مع المؤرخين والجغرافيين والمخططين الحضريين والمجموعات البيئية والقادة الثقافيين والدينيين والحصول على آراء الناس ومعتقداتهم لتطوير مفهوم ذو صلة محلية

مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة: التماسك الاجتماعي والمصالحة

← **الأمن الإنساني:** مدى شعور الأفراد بالأمان في حياتهم اليومية، من حيث الأمن الشخصي (الشعور بالأمان من العنف)، والأمن الاقتصادي (الحصول على دخل أساسي آمن، والقدرة على تلبية احتياجاتهم) والأمن السياسي (القدرة على التداعي بحرية والتعبير عن آرائهم).

← **الرضا عن الحياة المدنية:** الرضا عن مختلف عناصر الحياة العامة، بما في ذلك، على سبيل المثال، إقامة العدل، وحالة الاقتصاد، واتجاه محادثات السلام.

← **التحرر من الفساد:** مدى إدراك الناس أن الحياة العامة خالية من الفساد.

← **الرضا عن الحياة الشخصية:** الرضا عن الحياة بشكل عام؛ وعلى سبيل المثال، الحياة الشخصية والحياة العملية والحالة الصحية.

← **تحديد المجموعة العرقية:** الأهمية لهوية الفرد في العضوية في مجموعة. يُسأل المشاركون عما إذا كان إختيارهم ليكونوا جزءًا من مجموعة أمرًا مهمًا لصورتهم الذاتية وشيء يشعرون بالسعادة .

← **المشاركة المدنية:** مستويات المشاركة في الحياة المدنية؛ على سبيل المثال، المشاركة في الاحتجاج السياسي أو الانتماء إلى حزب سياسي أو منظمات أخرى.

يستخدم مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة (SCORE) أساليب المقابلة وجهًا لوجه لجمع البيانات عن التماسك الاجتماعي والمصالحة، إلى جانب البيانات الديموغرافية. تم تطوير طريقة SCORE في البداية في قبرص وتم استخدامها أو تجربتها في البوسنة وليبيريا والنيبال. يمكن استخدام هذه المنهجية لتطوير البرامج وتقييم التقدم. تم تطوير هذا المؤشر من قبل مركز السلام المستدام والتنمية الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويوصف بأنه أداة لقياس التماسك الاجتماعي والتصال كـ مؤشرين للسلام في المجتمعات المتعددة الأعراق وكيف تتغير هذه بمرور الوقت.

هذا المؤشر يستخدم عملية تشاورية مع أصحاب المصلحة المحليين والشركاء الوطنيين عند تحديد أهم أبعاد التماسك والمصالحة الاجتماعية، أي عند إنشاء مقياس أو مؤشر لسياق معين.

تقييم المؤشر للتماسك الاجتماعي يعتمد على قياس:

← **الثقة في المؤسسات:** مدى ثقة الناس في مؤسسات مهمة، مثل النظام القضائي والبرلمان والشرطة.

← **الشعور بتمثيل مناسب من قبل المؤسسات:** رأي الأفراد بكيفية تمثيل المؤسسات لهم، مثل البرلمان، في ما يتعلق بهمومهم وما إذا كان الأفراد جزءًا من عملية صنع القرار.

المصدر: www.scoreforpeace.org

يجد الباحثون هذه المؤشرات ذات قيمة خاصة في استكشاف العلاقات السببية.

يشير بعض الممارسين إلى أن **نوع مؤشر التقييم قد يكون محفوفًا بالمخاطر** لأن أصحاب المصلحة قد يستخدمون البيانات أو التحليل لأغراض سياسية. قد يُنتقد نهج المؤشر أيضًا على أنه يمثل فقط ملاحظات الشخص الخارجي.

تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة وعود كبيرة لتطوير مناهج جديدة لتقييم التماسك الاجتماعي. لقد بدأوا الآن فقط في استخدام ما يلي: مراقبة خطاب وسائل الإعلام الاجتماعية وتقييمه. بناء مؤشرات ذات مرجعية جغرافية باستخدام نظم

أدراج الأبعاد والمؤشرات التي تخضع للقياس مع مرور الوقت. هذا أمر بالغ الأهمية لتطوير خطوط الاتجاه والاستخدام المحتمل كأداة للإنذار المبكر للاستقطاب. وينبغي أن تكون هذه التدابير شديدة الحساسية أمام التنوع والعمر والجنس.

المؤشرات لها قيمة عالية. حتى لو كان التحدي للأساليب ممكنًا. أنها توفر فرصة لإنشاء خط الأساس لأبعاد التماسك الاجتماعي وتتبع التغيرات في التماسك على المدى الطويل. ويمكن أيضًا أخذ القياسات على المستوى الوطني وتكرارها على المستوى المحلي (على سبيل المثال في المدن التي يكون فيها التماسك الاجتماعي متعلقًا بالجوار بشكل كبير) ويمكن مقارنتها عبر المواقع في المستوى المحلي و دون الوطني. قد

المربع 4

تعزز التماسك الاجتماعي في المنطقة العربية: أداة قياس التماسك الاجتماعي للمنطقة العربية

يأخذ مؤشر تعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة العربية طريقة ثلاثية المستويات:

1 المؤشرات المحيطية (المحيط الخارجي)

- ← تصورات التهديد
- ← الاتصال - الكمي والنوعي
- ← تصورات العدالة
- ← الأمن البشري
- (الشخصي، الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي)

2 المؤشرات الوسطية (الوسط الداخلي)

- ← ديناميات الهوية (تدابير متعددة المستويات)
- ← العواطف - إيجابية، محايدة، سلبية
- ← إدراك الثقة
- (الثقة الاجتماعية، الثقة في مؤسسات الحكومة / الدولة)

3 المؤشرات الأساسية (المركز أو النواة)

- ← المواقف الأفقية والعامودية
- ← العمل الجماعي الأفقي والعامودي

راجع الورقة المنهجية، تطوير مؤشر التماسك الاجتماعي للمنطقة العربية، في:

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/Sustainable_development/developing-a-social-cohesion-index-for-the-arab-region.html

إن تعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة العربية (PSCAR) هو مبادرة لمواجهة الجوانب غير الشاملة للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويلتقط تحديات التنوع والهوية التي نشأت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما منذ الانتفاضات العربية عام 2011، انطلق من فرضية أن تاريخ الإقصاء وعدم المساواة والإهمال هو أصل الصراعات في المنطقة. ابتداء من العام 2015، تعمل المبادرة على تعزيز بناء السلام، والمساواة في المواطنة، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة الاقتصادية والاجتماعية، واحترام الأديان والطوائف والتقاليد الدينية المختلفة.

الهدف من مؤشر التماسك الاجتماعي هو فهم حالة التماسك الاجتماعي الراهنة، وتتبع التحسن أو التدهور المستقبلي، وفهم العوامل التي تؤثر عليه بشكل أفضل. ويصف المؤشر المواقف الاجتماعية ورسم الخرائط الجغرافية لتحديد النقاط الساخنة واختبار النماذج التنبؤية للمواقف والإجراءات الجماعية.

تقدم الورقة المنهجية لمؤشر تعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة العربية أداة متطورة لمؤشر التماسك الاجتماعي، بما في ذلك الاستبيان. بالإضافة إلى ذلك، تقدم تعريفات وتفسيرات للعديد من أبعاد التماسك الاجتماعي. إن وجود قائمة معايير مفيدة لتصميم الاستبيان، التي تم تطويرها للسياقات ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تجعل من الممكن تكييف الأداة مع السياقات الجديدة.

الوطنية المشتركة والشاملة. وهكذا ساهم تحليل مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة بشكل مباشر في خطة بناء السلام الليبيري. في كيرغيزستان، تم استخدام تحليل التماسك الاجتماعي لإرشاد طرق التنمية المتعلقة بالمجتمع. من خلال التركيز على زمان أو مكان كان متماسكاً اجتماعياً - على سبيل المثال، من خلال التذكير بفترة عاش فيها الناس معاً بتناغم، قبل أن تقسمهم اختلافات اليوم - يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال برامج ومشاريع جيدة التصميم.

المعلومات الجغرافية (GIS)؛ وإجراء الاستطلاعات عبر الإنترنت باستخدام بوابات آمنة مستندة على الويب. توفر هذه الأساليب فرصاً مهمة لفهم طبيعة التماسك الاجتماعي المتغيرة في عصر وصول متزايد إلى تقنيات الهاتف المحمول، وأنماط تغيير التواصل المجتمعي، والتعبئة. ويخلق هذا فرصاً جديدة لربط طرق التقييم بالجهود المبذولة لتعزيز التماسك.

صياغة الغرض من التقييم بوضوح في وقت مبكر من عملية التصميم. كان لعمل مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة في ليبيريا هدفاً واضحاً منذ البداية: تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تعزيز الثقة وتسهيل التبادل الاقتصادي والاعتماد المتبادل. تناول المشروع مباشرة جوانب التماسك الذاتية، كرموز الهوية



4

التماسك الاجتماعي وديناميكية الصراع وبناء السلام

قبل استكشاف مفهوم التماسك الاجتماعي بشكل أكبر، يبحث هذا القسم في بعض العوامل التي تؤدي إلى التعصب والصراع. وقد تكون مقدمة لتساعد العنف المميت، لا سيما في ظل عدم وجود دولة قادرة تستوعب الجميع. وتساهم البنية الإقصائية والمتعارضة للهوية في هذا التعصب والعداء. وفي المقابل، الشمولية، وتكامل المجتمع المدني والحياة النقابية، والترابط الاقتصادي، وشبكات منع النزاعات والأزمات، تربط التماسك الاجتماعي بمنع النزاعات وبناء السلام.

الصحية وإنتاج الغذاء والأرض والحصول على الوظائف والبيئة والتلوث، وكذلك على اختيار من وماذا يجب أن يكرم عند تسمية الأماكن العامة وإقامة المعالم والنصب التذكارية. فيجب أن تكون هذه السياسات شاملة لتجنب الاستقطاب.

السياسات العامة. ترتبط السياسات التي تعالج الاستيطان المكاني، والإسكان، والوصول إلى البنية التحتية للمياه والنقل، والوصول غير المتكافئ إلى الخدمات العامة ارتباطاً وثيقاً بديناميكيات نزاع الهوية. ويمكن للسياسات العامة على المستوى المحلي لضمان الشمولية والإنصاف في الإسكان والنقل والوصول إلى العلاج والتوظيف، أن تحدد ما إذا كانت المنطقة الحضرية أكثر سلاماً أو تواجه معدلات عالية من العنف والصراع.²⁶ إن فصل الجماعات المتصارعة هو أحد الطرق للحد من أي ميل إلى العنف. لكن قد يؤدي تعزيز الانقسامات طويلة الأمد إلى ظهور أساطير بشأن الجانب الآخر، وقد تمنع فرص الانخراط في فجوة النزاع. وهذا، بدوره، قد يسهل الجهود المبذولة لحشد العنف ضد غير المألوفين وغالباً نفي إنسانية "الآخرين". وتظهر الأبحاث بشأن التماسك الاجتماعي والعنف الحضري في البرازيل وجنوب أفريقيا أن التفاوت المكاني وارتفاع معدلات الجريمة الحضرية وانخفاض الروابط الاجتماعية هي عوامل تساهم بقوة في العنف.²⁷

الحرمان الاجتماعي والظلم. عندما تقوم عدم المساواة على الهوية، فإن هذا يخلق خطر التمييز، مما يؤدي إلى عدم المساواة في الحصول على الوظائف وسبل العيش. إضافة إلى ذلك، قد يحد ذلك من مشاركة مجموعات معينة في عمليات وهياكل الحكم، بما في ذلك عدم وجود تمثيل كاف في صفوف الشرطة والقوات العسكرية وعدم تكافؤ فرص الحصول على الأراضي ورأس المال والمياه والموارد الطبيعية. وتعاني مجموعات الأقليات المحرومة أيضاً عدم المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والإسكان والصرف الصحي. علاوة على ذلك، تعاني النساء والفتيات في الفئات المحرومة أفقياً تمييزاً مزدوجاً، لأنهن يملن أيضاً إلى المعاناة بمعدلات أعلى من التمييز والعنف القائمين على نوع الجنس.

يعزز النزاع العنيف - العنف السياسي الوطني أو المحلي حول الهوية - مخاوف واسعة النطاق. ويقسم المنظمات الاجتماعية غير الرسمية والمجتمع المدني،

في حين أن محركات وديناميكيات الاستقطاب الاجتماعي فريدة في كل سياق، يبدو أن هناك العديد من العوامل المشتركة التي تدفعه وتعمقه داخل المجتمع.

روايات الانتماء والاستبعاد والقوالب النمطية السلبية. في حين يتم تعريف الهوية الوطنية بشكل متزايد في شروط المواطنة المدنية أو الشاملة في مجتمعات اليوم المتعددة الأعراق في غالبيتها، يمكن أيضاً بناء القومية بمصطلحات أكثر حصرية أو عرقية أو دينية. كيف يؤثر الروايات التاريخية الجماعية على التماسك الاجتماعي؟ تحدد الروايات الفكرة الأساسية لدرجة الإقصاء والاندماج في المجتمع.

التهميش والإقصاء السياسيين. إن تصورات وشعور المرء بأنه مواطن من الدرجة الثانية في بلده، والاستبعاد الممنهج أو التهميش المستمر ونقص التأثير السياسي هي محركات قوية للمظالم. عندما تقوم النظم السياسية عمداً أو من غير قصد، بتهميش واستبعاد قطاعات رئيسية من السكان من التمثيل والتأثير السياسيين، فهذا يمهّد الطريق للإحباط والانسحاب وعدم التعاون، وربما إلى بذل هذه المجتمعات الجهود بغية الانسحاب من الدولة. وورد في تقرير البنك الدولي والأمم المتحدة السبل إلى السلام في العام 2018، "إن أنظمة الاستبعاد التي يُنظر إليها على أنها تميز بعض المجموعات على حساب مجموعات أخرى تخلق أرضية خصبة للعنف".²⁴

التهديدات المتصورة. تشكل المخاوف الجماعية الدافع الأساسي للعنف. التهديد للسلام يخلق شعوراً بالخوف والأذى الوشيك، وهو ما يعزز بدوره التعرض للعنف. في العديد من السياقات، كما سمعنا في كثير من الأحيان، تنشأ مخاطر تصاعد النزاع من "مخاوف من المستقبل، اختبرت في الماضي".²⁵

عدم المساواة الأفقية والتمييز النمطي. التمييز النمطي والاستبعاد المنتظم للفئات الاجتماعية يغذي تصورات والشعور بعدم الثقة والاضطهاد النظامي والإذلال الاجتماعي. وغالباً ما نجد أنماط الاستبعاد الاجتماعي المتراكم في الشبكات السياسية والاقتصادية وأنماط المحسوبية ويمكن رؤيتها في توزيع الدولة للموارد العامة. وتؤثر العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشدة على السياسات المتعلقة بقضايا حساسة كاللغة والحرية الدينية والتعليم والرعاية

24 السبل إلى السلام (المرجع المذكور الحاشية 1)، ص. 96.

25 بيچ، آرثر، "الخوف من المستقبل، اختبرت في الماضي: العدالة الانتقالية في أعقاب الصراع العرقي"، موجز بحثي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، أكتوبر 2009.

<https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Identities-EthnicConflict-ResearchBrief-2009-English.pdf>

26 راجع، بولينز، سكوت "إدارة المدن متعددة الثقافات في البلدان المقسمة" في (K. Good, L. Turgeon, T. Triadafilopoulos (Eds) مدن مجزأة؟: كيف تشكل السياقات الحضرية السياسة العرقية والقومية فانكوفر، كولومبيا البريطانية، كندا. جامعة كولومبيا البريطانية، 2014: 249-226

27 تم وصف البحث في موقع مشروع المدن الآمنة والشاملة، على الموقع <https://idrc.ca/en/safe-and-inclusive-cities>



© UNDP Mauritania

الأفراد والأسر والمجتمعات الأمان. إذا تُرك الخوف بدون معالجة، فهو بمثابة أساس لتكرار النزاع. العنف المميت هو سبب غياب التماسك والتهديد الرئيسي له: عندما ينفجر العنف، تُدمر المعايير الاجتماعية والقيم والروابط.

بما في ذلك الأحزاب والفصائل السياسية، حول الهوية. ويدفع الخوف المنتشر التمايز بين المجموعات والترابط في داخلها. وفي بعض الحالات، يؤدي هذا بالمجموعات إلى السعي إلى مزيد من الفصل الجسدي أو الانضمام إلى مؤسسات موازية حيث يجد

منظور بناء السلام: نظريات التغيير

2.4

المدني خطوط الهوية. وينتج التماسك الاجتماعي عن الشبكات والاتصالات القائمة على الثقة والتفاعل التي يمكن أن تعالج أو تحسن الأسباب الجذرية أو تمنع التصعيد. يقدم هذا المفهوم إطار عمل لتحليل التماسك الاجتماعي يمكنه أن يساعد في تحسين أطر تقييم قابلية التأثير بالنزاع.

يرتبط تحديد دوافع التماسك الاجتماعي بنظريات التغيير. كيف يمكن للمجتمع أن يعزز التماسك الاجتماعي، وأن يبني ثقة أكبر، ويدعم الترابط، والشبكات لإدارة الصراع؟ في المقابل، يؤدي وضع نظرية التغيير أيضًا إلى تحديد أولويات المداخل، والتفكير الإبداعي بشأن البرامج ومعالجة مشاكل الاستدامة الشائعة التي تظهر أيضًا في برامج بناء السلام بشكل عام.

يقدم مفهوم التماسك الاجتماعي نظرة ثاقبة لآليات منع النزاعات وبناء السلام. وهي تحدد العوامل الموضوعية والذاتية التي تكمن وراء الديناميكيات الاجتماعية وتربطها بآليات الاتصال والعمل المشترك لمنع التصعيد. وتشكل الثقة عاملاً حاسماً في إدارة النزاع غير العنيفة. كلما زادت درجة التماسك الاجتماعي، زاد احتمال وجود شبكات وطنية أو إقليمية أو محلية من الفاعلين يمكنها العمل على منع تفاقم النزاعات. وتشمل الجماعات النسائية أو الزعماء الدينيين أو منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تعمل مع المجموعات المستبعدة.

في سياقات متنوعة ومتعددة الأعراق، يعد التعاون والصداقة والتبادل الاقتصادي عبر خطوط الهوية أمراً شائعاً، وغالباً ما تتخطى منظمات المجتمع

وتفترض برامج التماسك الاجتماعي في المستويات المتوسطة أن المجتمع المدني والحياة النقابية ضروريين للتماسك الاجتماعي. **ونجد القيم والمعايير والسلوكيات المرتبطة بالتماسك عبر المؤسسات الرئيسية، مثل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية التي تربط أو تخلق روابط عبر الانقسامات داخل المجتمع.**

تستند نظريات التغيير على المستوى الشخصي عادة إلى نظرية الاتصال، أو الفكرة القائلة بأن التعرف على "الآخر" يمكن أن يقلل من التحيز وتحسين الفهم. وفيما يستمر الجدل بشأن نظرية الاتصال كنهج شامل لبناء الثقة بين الأشخاص، **هناك فهم أساسي بأن المعرفة بالثقافات ووجهات النظر والممارسات الأخرى هي مهارة اجتماعية حاسمة تؤدي إلى التعاطف مع الآخرين وفهمهم.** وغالبًا ما يتطلب التفاعل عبر المجموعات مساحات عامة محايدة أو فرصًا أخرى للاتصال والتفاعل الصحي عبر خطوط الاختلاف. قد تركز الجهود الشعبية بشكل مباشر على جوانب التماسك الاجتماعي اليومية. إن تعزيز الثقة بين الأشخاص يخلق الظروف للثقة والتفاعلات على المستويات الاجتماعية الأخرى. غالبًا ما يبدي الأفراد الثقة ويدحضون الصور النمطية ويخلقون الظروف العملية اليومية للعيش معًا. ونجد ذلك في أماكن العمل والمدارس والمجال العام، ومع المواقف الفردية التي شكلتها أيضًا وسائل الإعلام والاتصالات الجماهيرية.

نظريات التغيير في برامج التماسك الاجتماعي ترتبط بمنظور بناء السلام.²⁸ وتتطلب الطرق الشاملة للتغيير في العلاقات والشبكات والمؤسسات الاجتماعية طريقة محلية وتشاركية تتضمن منظورات بقيادة محلية وطويلة الأجل ومن منظور القاعدة إلى المستوى الأعلى والمستوى الأعلى إلى القاعدة. إن الاعتراف بأنه بسبب اختلاف السياقات، لا توجد نظرية تغيير واحدة لتعزيز التماسك الاجتماعي، يجعل منظور بناء السلام يقدم رؤى مهمة في الممارسة. ويقدم الهرم الاجتماعي استعارة مفيدة، من دون الإشارة إلى أن العلاقات هي فقط هرمية أو انحدارية. ويعترف منظور بناء السلام بالتفاعلات المتبادلة التي تحدث عبر مستويات الهرم. ويرتبط التماسك الاجتماعي بالمستويات الثلاثة بالطرق التالية.

تميل برامج ومشاريع التماسك الاجتماعي التي تركز في أعلى مستوى على معالجة تطوير مهارات القيادة التعاونية وإنشاء مؤسسات للتفاعل والحوار وحل المشكلات. في هذا العمل، إن نظرية التغيير بسيطة ومفهومة جيدًا: **القيادة مهمة في تحديد التناغم الاجتماعي في قضايا التماسك الرئيسية،** كالتماسك والشمولية والانتماء وخلق الرموز والطقوس والإيماءات التي تعكس التضامن الاجتماعي. بالفعل، فإن الكثير من البحث الذي يركز على إنتاج التماسك الاجتماعي يستكشف مثل هذا التفاعل الرمزي وطرق التواصل مع المجتمع الشامل من خلال تفاعلات القيادة. وتعتبر الأطر القانونية والمؤسسات والخطط السياسية على المستوى الوطني بشأن التعليم أو الصحة أو وسائل الإعلام، هي أيضًا عوامل حاسمة على هذا المستوى.



الجدول 2

تفاعل بناء السلام على ثلاثة مستويات: القيادة، والمجتمع، والمستويات والمقاربات الفردية

أنواع الفاعلين	طرق لبناء السلام
المستوى 1 القيادة العليا قادة عسكريون / سياسيون / دينيون بارزون جدًا	التركيز على المفاوضات الرفيعة المستوى التشديد على وقف إطلاق النار بقيادة وسيط واحد بارز للغاية
المستوى 2 القيادة الوسطى قادة محترمون في القطاعات القادة العرقيين / الدينيين الأكاديميون / المثقفون قادة المنظمات الإنسانية (المنظمات غير الحكومية)	ورش عمل لحل المشاكل التدريب على حل النزاعات لجان السلام فرق جزئية من الداخل
المستوى 3 القيادة الشعبية القادة المحليون قادة المنظمات غير الحكومية الأصلية العاملون في تطوير المجتمع مسؤولو الصحة المحليين قادة مخيمات اللاجئين	لجان السلام المحلية التدريب الشعبي الحد من التحيز العمل النفسي الاجتماعي في صدمة ما بعد الحرب

السكان المتأثرين



5

التماسك الاجتماعي في الممارسة: تجارب وأمثلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



بن وليد
الدخل الجيني

تشمل مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية تعزيز التماسك الاجتماعي؛ على سبيل المثال، التعافي الاقتصادي وتحسين سبل العيش، وتعزيز المساواة والاندماج في الحكم، وبناء القدرات الوطنية لمنع الصراعات. إن تشجيع وتعميق وتعزيز التماسك الاجتماعي هو هدف التدخلات مع المجتمعات المحلية أو مع الدولة، لتطوير أساليب غير عنيفة لمعالجة النزاعات والصراعات. ويعتبر دعم الحوكمة الشاملة في كل من العمليات الرسمية وغير الرسمية، مقاربة عامة للحفاظ على السلام في البلدان المتأثرون بالصراعات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2012).

يكون التماسك الاجتماعي نتيجة ثانوية أو مكملة لأهداف أخرى، ولكنه يساعد على التخفيف من دوافع الصراع وعدم الاستقرار.

برز مفهوم التماسك الاجتماعي ضمن قاعدة المعرفة المتطورة والممارسة المتبعة لبناء السلام كمفهوم رائد لتقييم الديناميات الاجتماعية. وهو أيضًا هدف استراتيجي مشترك للتدخلات لتعزيز القدرة على الصمود في الصراع وتحقيق التعافي.

يقدم هذا القسم توجيهات ختامية تستند إلى تجربة ممارسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الأفكار العملية والأخلاقية المتعلقة بالجهود المبذولة لتعزيز التماسك الاجتماعي.

في الممارسة العملية، يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقاربات مباشرة توضح التماسك الاجتماعي كنتيجة أولية للأنشطة، مثل دعم مبادرات الحوار التي تشرك بشكل مباشر الجهات الفاعلة القائمة على الهوية، كما أنها تعتمد المقاربات غير المباشرة، حيث

أمثلة عن مجالات التركي في برامج التماسك الاجتماعي

1.5

الرابح على كل شيء، ولم تعد القيادة قادرة على توحيد الأمة، وكانت الثقافة السياسية مليئة بالمفاهيم والمواقف العرقية وانعدام الثقة. وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير فهم مشترك للمشكلة، وخلق الملكية المحلية للتغيير البناء والسلمي، ويسر عملية تحويل الصراع. وشمل ذلك مجموعة من النشاطات بما في ذلك إنشاء مساحات آمنة للحوار، وتطوير القدرات في تحويل صراع الأحزاب السياسية الكبيرة والقادة الشباب، ودعم لجنة العلاقات العرقية الحكومية. وتضمنت النتائج المحددة خطة لمنع العنف المرتبط بالانتخابات خلال انتخابات 2006 التي كانت متوترة للغاية في البلاد.²⁹

وتعكس الجهود الحديثة لبناء التماسك الاجتماعي أهمية الشمولية والتفاهم المتبادل في الروايات التاريخية. وتعني الشمولية الاعتراف بالتنوع واحتضانه. ويعني الفهم المتبادل تحديد هذه القيم والرموز التي لها قيمة مشتركة أو موحدة، والبناء عليها.³⁰

في النيبال، أكدت جهود التماسك الاجتماعي عظمة جبال الهيمالايا والطبيعة التي تأوي أعلى قمة في العالم. وفي جنوب إفريقيا، توفر الطبيعة الشاملة للأمة، كما يجسدها الرئيس السابق الحائز على جائزة نوبل للسلام نيلسون مانديلا، نقطة مرجعية مشتركة.³¹ إن ميدالية كوسوفو الذهبية الأولمبية الأولى، التي فازت بها في أولمبياد ريو 2016 (ومنحت لـ Majlinda Kelmendi في مباراة الجودو للسيدات بوزن 52 كجم) الهوية الوطنية المتقدمة في بلد متنازع على سيادته. وحققت نيجيريا والسنغال كدولتين إفريقيتين ناميتين، نجاحات في كأس العالم FIFA 2018 بأداء قوي تم الاحتفال به دوليًا. وساهمت هذه النجاحات في الشعور بالفخر الوطني الذي تجاوز الخلافات الداخلية في هذه البلدان، مما أثار نقاشًا أوسع حول الهوية الوطنية في أفريقيا.³²

تتكامل المقاربات المباشرة وغير المباشرة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي. وقد تتضمن برمجة التماسك الاجتماعي المباشر مشاريع الحوار، ودعم المؤسسات لمنع الصراعات أو مشاريع تنمية القدرات لتمكين عمل شبكات المجتمع المدني المحلية لبناء السلام المحليين. إن التعبير عن التماسك الاجتماعي كنتيجة مباشرة للمشاركة هو السمة المميزة لهذه البرامج. تعزز مشاريع الحوكمة وحقوق الإنسان الآليات التي تدير التنوع وتوفر الإنذار المبكر وتعمل على مكافحة سوء معاملة الجماعات.

وقد يكون لبرامج ومشاريع التنمية التي تتناول، على سبيل المثال، الرعاية الصحية والتعليم وسبل العيش والأمن الغذائي أو تمكين المرأة، تأثير كبير على تعزيز التماسك الاجتماعي. وتتضمن البرمجة غير المباشرة بذل الجهود لاستخدام النطاق الكامل للعمل الموجه نحو التنمية لبناء الروابط المجتمعية والترابط الاقتصادي أو الحاكمي.

1.1.5 دعم سرد تاريخي شامل

في سياقات عدة، إن رواية "من نحن كأمة؟" هي جانب مهم من تعريف التماسك الاجتماعي. لكنه يتم الاعتراض دائمًا على فهم هذه الرواية. وغالبًا ما تتأثر المخاوف بشأن المستقبل بفهم الماضي والرايين والخاسرين المحتملين للصراع. وتمثل الروايات مجموعة من الرموز والقصص والأحداث البالية التي تحدد وتشكل المجتمع وقيمه والصدمات التي تعرض لها وتطلعاته. وغالبًا ما يتم تكريرها في التقاليد أو الطقوس أو العطلات أو النصب التذكارية.

على سبيل المثال، في **غويانا**، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رائدًا في برنامج التماسك الاجتماعي لمعالجة الانقسامات العرقية المسييسة في البلاد، التي أصبحت مستقطبة بشكل متزايد خلال التدهور الاقتصادي في أواخر التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أصبح الحكم عبارة عن استيلاء

29 راجع دراسة الحالة عن برنامج غويانا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على

<http://www.un.org/esa/socdev/sib/egm/paper/Chris%20Spies.pdf>

30 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2009، "إنشاء مجتمع شامل: الاستراتيجيات العملية لتعزيز الاندماج الاجتماعي"

<http://www.un.org/esa/socdev/egms/docs/2009/Ghana/inclusive-society.pdf>

31 كوسوفو - التي يشار إليها فيما بعد في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1244 (1999).

32 فودا وكريم ومريما صو، "إفريقيا في كأس العالم: بناء التماسك من خلال الرياضة الأكثر مشاهدة في العالم"، معهد بروكينغز إفريقيا تحت المجهر، 13 يونيو 2018، في

<https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/06/13/africa-in-the-world-cup-building-cohesion-through-the-worlds-most-watched-sport>

بشكل عام، من دون الملكية المحلية، يصعب جدًا الحفاظ على مشاريع الحوار الطويلة الأجل بين المجموعات من حيث الزخم والتغطية اللازمتين لتعزيز التماسك الاجتماعي.

وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي منذ العام 2012 لدعم تطوير وتعزيز وتطبيق قدرات "الوساطة الداخلية" حول العالم³⁴ وركزت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية للمساعدة في إنشاء آليات و / أو منتديات و / أو قدرات وطنية مستدامة للوساطة الداخلية وإدارة النزاعات. وفي كثير من البلدان الأخرى، قدم شركاء التنمية مساعدة مماثلة للوسطاء المطلعين على الحفاظ على السلام والتنمية، وفي بعض الأحيان، لاستكمال عمليات السلام الرسمية.

تنعكس القدرة التعاونية على المستوى المحلي في مستويات التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمعات على العيش والعمل معًا في الأماكن المشتركة. فبدون هذه القدرة، لا يمكن تحقيق الإجماع والتحالفات التي يقوم عليها التغيير الهادف والإصلاحات الحاسمة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا يمكن الحفاظ على السلام. وتنعكس هذه القدرة، جزئيًا، في المؤسسات، الرسمية والتقليدية، التي تتوسط في الإجماع والتغيير السلمي، سواء كانت لجان برلمانية، أو مجالس سلام محلية، أو لجان مصالحة وطنية أو منتديات لكبار السن.

وعلى نفس القدر من الأهمية، تنعكس القدرة في أدوار الوسطاء المؤثوق بهم وعملهم - الوسطاء المطلعون - الذين يمكن أن يؤدي نفوذهم وشرعيتهم وشجاعتهم ومهاراتهم الفريدة إلى إحداث تغييرات في المواقف والسلوكيات اللازمة للتحويل الهادف، وغالبًا ما يتوسطون في الخلافات قبل تحول التوتر إلى عنف.

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سجل حافل في دعم مجموعة متنوعة من مبادرات الحوار. وتتراوح الأمثلة من مشاريع الحوار على المستوى الوطني (كما هو الحال في غواتيمالا أو لبنان)، إلى البرامج الإقليمية والمحلية، حيث كان العنف بين المجموعات حادًا بشكل خاص (كما هو الحال في كوسوفو والسودان وإندونيسيا)، والحوارات بين الأديان التي تجمع بين القادة الدينيين في دعوة جماعية للسلام والتنمية الاجتماعية. وتسعى مشاريع الحوار إلى إصلاح العلاقات المتوترة بين المجموعات وتغيير التصورات والمواقف العدائية تجاه "الأخر"، مع الحوار المباشر عبر خطوط الانقسام. وبشكل عام، كان الحوار بين الجماعات وبين الجهات الفاعلة على مستوى الدولة والمجتمع المدني جزءًا من تعزيز التماسك، حتى أنه أدى إلى اتفاقات لوقف الأعمال العدائية المباشرة ومعالجة النزاعات المحلية.

لكن في تلك السياقات التي لم يتم فيها ربط الحوار بالتغيرات المؤسسية الحقيقية التي تسمح بعمليات سياسية شاملة أو بتغيير اقتصادي ملموس وتحسين سبل العيش، قد يصعب أن يكون الحوار فعالاً. وتختلف الفعالية على طول مسار الصراع. وقد يكون الحوار في خطر أيضًا في الحالات التي لم تعالج فيها الدولة المظالم الاجتماعية. وقد تستخدم الحكومات هذه النماذج لتهديد وتسريح جماعات المعارضة من دون متابعة التغيير المؤسسي أو الاجتماعي الجوهري.³³

33 لمزيد من التحليل بشأن عمليات الحوار الوطني، راجع بافنهولز و تانيا و آن زاكرياسن وسيندي هلفر 2017 "ما ينجح أو يفشل الحوارات الوطنية،" جنيف: مبادرة السلام والانتقال الشاملة، أكتوبر 2017، متوفرة على

<https://www.inclusivepeace.org/content/report-what-makes-or-breaks-national-dialogues>

34 الوسطاء المطلعون هم آليات غير رسمية أو رسمية لإدارة العلاقات عبر المجتمعات، ومنع الصراع العنيف وبناء الثقة. إن المؤسسات كالبرلمانات والانتخابات وجلسات الاستماع العامة، وما إلى ذلك هي أمثلة على هذه الآليات على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015 أ. دعم الوساطة الداخلية: تعزيز الصمود في وجه الصراع والاضطراب، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موجود على الرابط

<http://undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/conflict-prevention/strengthening-resilience-to-conflict-and-turbulence.html>

دراسة حالة

الوسطاء الداخليين الذين يساعدون على
بناء التماسك الاجتماعي في اليمن

السلام. وتم التحقق من النتائج / تحديد أولوياتها في اجتماعات مجتمعية شاملة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ثم ساعد الوسطاء الداخليون في تحديد نقاط الدخول وطوروا مقترحات لقيادة عمليات الحوار بشأن هذه الصراعات. وصممت كل عملية لتوفير فرص لمناقشة واستكشاف أفضل الخيارات المتاحة لحل الصراع. وفي الوقت نفسه، عمل الوسطاء الداخليون على استعادة العلاقات المجتمعية والثقة. وحيث كان التمويل مطلوباً لحل النزاع بالكامل، تم التأكيد على مساهمات المجتمع لضمان الملكية. وأشرف الوسطاء الداخليون على تنفيذ المبادرات لضمان احترام الاتفاق.

وعطلت الأزمة التي طال أمدها المؤسسات الأساسية وخلقت عجزاً في الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمعات المتضررة. وبفضل تسهيل الوسطاء الداخليين للحوار الاجتماعي، تم إنشاء منتدى للإحالة الذاتية لحل النزاعات بشأن الوصول إلى الخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي والتعليم والمرافق الصحية وبنية المجتمع التحتية.

ليست الوساطة غريبة عن المجتمع اليمني. لكن الشيوخ التقليديين والشخصيات البارزة في المجتمع يقومون بإجرائها في كثير من الأحيان. وتعمل الوساطة الداخلية على تمكين أصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع، لا سيما النساء، من المشاركة في العملية والمساعدة في تعزيز السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي. في السياق اليمني الحالي، ساهم الوسطاء الداخليون بشكل كبير في إعادة الاستقرار إلى المجتمعات التي تعاني الصراعات، كما ساعدوا اليمنيين على سد الفجوة التي كانت موجودة بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وبدأت المجتمعات المحلية في الانخراط بشكل فعال في التسوية السلمية للعوامل الدافعة للنزاع. كما أعاد الوسطاء الداخليون العلاقات بين أفراد المجتمع من خلال تمكينهم من الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، والتوصل إلى اتفاقيات، واتخاذ إجراءات جماعية، والمساهمة بالوقت والأموال الشخصية. وقد عزز ذلك المرونة المحلية في وجه العنف وزاد التماسك الاجتماعي من خلال التعاون.

**المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و
SFCG اليمن**

تسبب النزاع الدائر في اليمن بأضرار واسعة النطاق، وأثار أزمة إنسانية وتفاقم التوترات الاجتماعية القائمة. بعد الوعد الذي قامت به ثورة 2011 وفشل الانتقال السياسي، يُجهد الصراع اليمني التماسك الاجتماعي المحلي، ويرسخ الانقسامات التي تتبع الخلافات التي كانت موجودة سابقاً، وتخلق انقسامات جديدة على سبيل المثال، بين السنة والشيعة، والمجتمعات المضيفة واللاجئين)، وتتآكل المصالح المشتركة التي يمكن أن توحد البلاد. هذا هو السياق الذي انخرط فيه الوسطاء الداخليون كعملاء للسلام في منطقتي تعز وأبين، سعياً لجمع الناس لمناقشة القضايا التي تؤثر عليهم، والتوصل إلى حلول تعاونية لحل النزاعات وتحسين الحياة.

تم اختيار الوسطاء الداخليين على مرحلتين. أولاً، قام فريق تنفيذ المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بتدريبهم كما تم تدريبهم كمدرسين رئيسيين. وفي المرحلة الثانية، تم عقد ورشة عمل استشارية لتحديد وسطاء داخليين إضافيين، بناءً على معايير الاختيار (الانتماء إلى المنطقة المستهدفة ذاتها، وامتلاك خبرة سابقة في الوساطة الاجتماعية، والتمتع بقبول المجتمع والرغبة في المشاركة في اجتماعات المجتمع وجلسات الوساطة). وقام ممثلون من لجان تنمية المجتمع والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بتقييم الترشيحات ووافقوا على القائمة النهائية. وتلقى الوسطاء الداخليون تدريبات لبناء قدراتهم في عمليات مسح النزاعات، وحلها، والوساطة، والتواصل الفعال، وتصميم الحوار وتيسيره. وبغية مساعدتهم على استيعاب مهاراتهم الجديدة وممارستها، تم تقسيم الدورات التدريبية إلى وحدات وأجريت خلال مرحلة معينة من الوقت. كما تم توجيه ودعم الوسطاء الداخليين طوال مدة التزامهم. وشمل ذلك تعبئة كبار المدربين الذين تم تدريبهم في بداية البرنامج لدعم الوسطاء الداخليين وتوجيههم كما هو مطلوب. وتم إنشاء شبكة من 120 وسيطاً داخلياً، تضم أربع مناطق مستهدفة.

أشرك الوسطاء الداخليون مجتمعاتهم في الأنشطة، بما في ذلك عمليات مسح النزاعات وعمليات الحوار ومبادرات المجتمع. وركزت عمليات مسح النزاع على الصراعات المحلية، ومحركات الصراع، وأطرافه، وموارد

دراسة حالة

الحوار الديمقراطي لتعزيز التماسك الاجتماعي في أمريكا اللاتينية



بالإضافة إلى ذلك، في سياقات مثل الأرجنتين وبوليفيا وكوستاريكا والبيرو، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدوات تحليل النزاعات، ودورات تدريبية في الحوار والوساطة، وبرامج الكمبيوتر لرصد وتتبع الاضطرابات الاجتماعية. وأقام البرنامج شراكة وثيقة مع منظمة الدول الأمريكية (OAS).

تم تقديم المساعدة التقنية المستمرة في التدخلات الاستراتيجية لمنع النزاعات وحلها باستخدام الدروس المستفادة منها في أكثر من 30 مهمة في المنطقة لإجراء التحليل وتقديم الدعم الفني والمساعدة في إدارة الصراع.

لمزيد من المعلومات راجع موقع RPDD:

<http://www.democraticdialoguenetwork.org/app>

في العقود الأخيرة، أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فاعلاً رائداً يدعم الحوار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، ويربط المواطنين مع القيم على السلطة.

تأسس المشروع الإقليمي للحوار الديمقراطي (RPDD) في العام 2001، وهو يوفر اليوم التدريب والدعم في جميع أنحاء الإقليم. ويدعم البرنامج حل النزاعات، ويشجع قضايا إنمائية محددة على رأس جدول الأعمال العام، مثل الإصلاح القانوني والتنمية بين الثقافات، ويضمن احترام حقوق الإنسان، ويمنع تكرار الصراع العنيف.

يعمل المشروع الإقليمي للحوار الديمقراطي (RPDD) على إنشاء آليات تدعم إنشاء البنية التحتية للسلام وتشجعها:

- ← أدوات لتحليل الصراع واحتياجات التنمية والسياسات والسيناريوهات المستقبلية لتقييم جدوى عمليات الحوار؛
- ← نظم ومنصات الإنذار المبكر لرصد المطالبات التي يمكن أن تولد النزاعات؛ و،
- ← تصميم وتنفيذ بروتوكولات واتفاقيات التدخل للتعامل مع النزاعات.

3.1.5 دعم الشبكات والبنى التحتية من أجل السلام

عملت بنى السلام، وخاصة لجان السلام المحلية، في بعض الأحيان بشكل فعال لتوليد التماسك الاجتماعي الأفقي والحد من الضعف أمام الصراع.³⁵ في العديد من السياقات، قدمت المؤسسات غير الرسمية، مثل هذه اللجان، إطاراً بديلاً للتوسط في النزاعات المحلية، والاستجابة للآزمات وتسخير مجموعة من القدرات المحلية من خلال شبكات بناء السلام.

وتكمن الميزة الرئيسية لهذه النهج في قدرتها على الاستفادة من المعرفة المحلية لمعالجة الصراع. وتتيح هذه المعرفة رسم خرائط متعمقة للموارد والقضايا ويمكنها سد الفجوة من خلال الشبكات التي تعمل من السياقات الوطنية والإقليمية إلى السياقات المحلية. توصل المشروع البحثي عن التماسك

وجد الممارسون أن عاملين مهمين يساهمان بشكل كبير في التماسك الاجتماعي في مجال بناء السلام. ويتضمن الأول شبكات الوسطاء المطلعين الذين يمكنهم مراقبة الأزمات والاستجابة لها والعمل على المستويات الفردية والمجتمعية والوطنية لمنع تصاعد النزاعات. وغالباً ما تتطلب هذه الشبكات أيضاً مكوناً ثانياً: المساحة وفرصة التفاعل. وتستفيد برمجة التماسك الاجتماعي من تحليل واضح يحدد مثل هذه الشبكات والمساحات.



دراسة حالة

الوسطاء الداخليين والبنى التحتية من أجل السلام في زيمبابوي



في 9 مايو 2018، أقر مؤتمر وطني للسلام والمصالحة نتائج هذه المشاورات. وقد خلق ذلك مساحة للمحادثات والحوار المستدام والاستراتيجي بشأن احتياجات بناء السلام الحساسة في زيمبابوي التي سيشكل معظمها الأساس لاستراتيجية طويلة المدى لبناء السلام والمصالحة في البلاد. إن منصة الفصل 12، التي تضم اللجان المستقلة الخمس المكلفة بتعزيز السلام وحماية الحقوق ودعم الديمقراطية في البلاد، تكمل هذه الجهود. إنها مساحة آمنة حاسمة يتم من خلالها تعزيز الحوار مع المواطنين بشأن القيم الدستورية. وتجري الجهود الآن لإنشاء منصة قيادة للأجنحة الشبابية المتعددة الأحزاب. سيتم اعتماد الاختصاصات من قبل الأجنحة الرئيسية كهيكل وقائي أثناء الانتخابات. ويرتبط ذلك بتعهد سلام محتمل يقوم به المرشحان الرئاسيان اللذان ستجمعهما لجنة الانتخابات الوطنية بعد وقت قصير من اكتمال الترشيحات.

بدعم من الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الدينية، تم إنشاء أكثر من 292 لجنة سلام محلية في جميع أنحاء البلاد في المناطق التي تأثرت تاريخياً بالصراعات. وتستمر هذه الهياكل في لعب دور حاسم في القضاء على التوترات داخل المجتمعات، وتعمل كآليات للإنذار المبكر وربط احتياجات بناء السلام المحلية بالمستوى الوطني. ويواصل الزعماء الدينيون، رؤساء الطوائف المسيحية في زيمبابوي لعب دور مركزي كوسطاء، يدعمون جهود الوساطة الداخلية ويوفرون دعوة غير رسمية رفيعة المستوى إلى بناء التوافق.

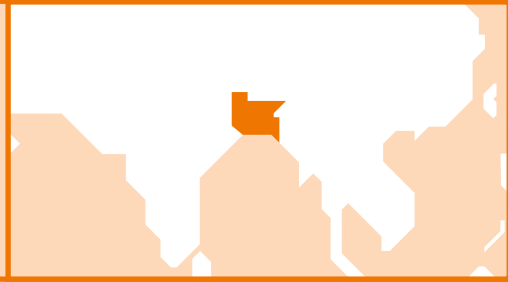
إن هيكل السلام في زيمبابوي متعدد الطبقات و متعدد أصحاب المصلحة. وقد اتخذت الدولة خطوة مهمة وجريئة نحو الحفاظ على السلام من خلال معالجة الآثار المجتمعية الطويلة الأجل وتركات صراع طويل الأمد، من خلال إرساء أساس للوقاية كركيزة للتنمية.

بتوقيع اتفاقية 2018 للجنة الوطنية للسلام والمصالحة، أنشأت الدولة اللجنة الوطنية للسلام والمصالحة (NPRC). وأهدافها العامة هي التالية:

- ← إرساء أسس السلام والاستقرار المستدامين؛
- ← دعم البلاد في معالجة ماضيها من خلال الشروع في عمليات الشفاء والمصالحة الشاملة؛ و،
- ← تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية للوقاية السلمية من النزاعات المستقبلية كمسار للحفاظ على السلام وتعميق التماسك الاجتماعي.

وبغية تحقيق ذلك، أجرت اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين مشاورات على مستوى المقاطعات من 16 فبراير - 2 مارس 2018، بدعم من الحكومة ومساعدة مالية وتقنية تكميلية من الأمم المتحدة. وكان الهدف تعزيز مقاربة من القاعدة إلى القمة للحصول على مساهمة المواطن في المصادر الرئيسية للنزاع وأسباب تقويض جهود بناء السلام، مع تحديد القدرات القائمة لتحقيق السلام والمصالحة. وحدد أصحاب المصلحة أيضاً فترات النزاع المتبقية وغير المحسومة في تاريخ البلاد التي تتطلب مشاركة مستمرة من خلال الشفاء الشامل والمصالحة.

دراسة حالة

تعزيز التماسك الاجتماعي في
السياق الوطني الفرعي في
بنغلاديش

من المجتمعات. وقد وفرت رابطاً مهماً للمؤسسات الحكومية ودعمت الطلبات على الخدمات وتحسين الحكم. وقام مائة وتسعة وأربعون شخصاً، غالبية من النساء، بأنشطة لبناء الثقة لتعزيز دور المرأة في الحكم المحلي. وتم تدريب المهنيين المحليين على تولي التدريس أو التمريض، وهي المناصب التي كان يشغلها سابقاً أشخاص من غير السكان الأصليين، بما في ذلك 1000 امرأة تعمل الآن في مجال الرعاية الصحية.

ومن الدروس التي تعلمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية العمل مع أعلى مستويات الحكومة والجيش والشرطة وكذلك مع المناطق والمجتمعات المحلية. على سبيل المثال، أجرى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعمل في مسائل الشرطة والقانون والنظام، والتي تسببت في احتكاكات كبيرة في السابق، حواراً مع ضباط الشرطة رفيعي المستوى. وأدى ذلك إلى دعم هؤلاء لمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشرطة على المستوى الوطني الفرعي والمحلي.

وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً لمنع النزاعات في جنوب شرق بنغلاديش لدعم اتفاق السلام للعام 1997 في أراضي تله شيتاغونغ. ويقدم أمثلة على الممارسات الجيدة في استخدام تحليل الصراع والخطوات لتحسين حساسية الصراع والتماسك الاجتماعي.

بدأ تمرد مستوحى من الحكم الذاتي في عام 1973 أدى إلى صراع حاد، وبالتالي تدهور الظروف المعيشية في أراضي تله شيتاغونغ (CHT). وبات يتعذر الوصول إلى مناطق بأكملها بسبب انعدام الأمن وغياب القانون والانتظام العام. وتبع ذلك سوء إدارة الأراضي والمشاكل في مجالات الإدارة المحلية والتعليم والصحة.

وبعد توقيع اتفاق السلام في العام 1997، طُلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم تنفيذه. في العام 2003، أنشأت الوكالة تعزيز التنمية وبناء الثقة في برنامج أراضي تله شيتاغونغ. عملت الوكالة على المستويين المحلي وشبه الإقليمي، وعملت مع المجتمعات والحكومات المحلية الناشئة لتحسين سبل العيش والحوار والتمثيل في صنع القرار المحلي. كما دعمت الدعوة في مجال السياسات، بما في ذلك قضية إدارة الأراضي الحساسة.

أدى ظهور الحكومات والخدمات المحلية، من خلال مشاريع التنمية المحلية، إلى دعم تنفيذ اتفاق السلام. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء 3500 جماعة تنمية شبه بارزة في مناطق نائية، تغطي حوالي 40%

تلك المؤسسات لتحقيق الربح الشخصي. في نيجيريا وكينيا والنيبال، على سبيل المثال، كانت لجان السلام المحلية تتعرض أحياناً لاستيلاء سياسي الذي تقوم به النخب الحاكمة المحلية أو الأفراد المنخرطين في بناء السلام والوقاية بغية تحقيق الأرباح في المقام الأول.

من الناحية الاجتماعية، يعتبر الدين علامة مشتركة للهوية الجماعية. كما يمكن أن يكون أداة للتعبئة السياسية ويوفر الأساس لتحديد من ينتمي إلى المجتمع ومن لا ينتمي إليه. إن تعزيز التسامح وحرية الدين والمعتقد وبناء الجسور داخل وعبر التقاليد الدينية هي جوانب مهمة من برامج التماسك

الاجتماعي إلى ما يلي:

المبادرات المحلية لها آثار إيجابية على مستوى المجتمع وما بعده. الجهود المحلية تظهر تأثيراً استراتيجياً وناجحاً على هياكل الدولة، من تحسين تقديم الخدمات إلى مواجهة الروايات السياسية المتطرفة. وتظهر التحديات في جميع دراسات الحالة مدى ضعف الاستقرار عندما يكون وجود الدولة محدوداً، وعندما يفقد المجتمع الثقة في أولئك الذين يحكمونه، وعندما لا يكون السلام مستتباً محلياً.³⁶

لكن هناك مخاطر ترتبط بإنشاء مؤسسات لبناء السلام ومنع الصراعات، بما في ذلك اختلاس موارد



وتتضمن بعض الأمثلة المبتكرة:

النيبال: تم إنشاء منتديات الحوار التي تقودها النساء والشباب إلى جانب عملية الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين. وقد مكّنت هذه المجموعات، بالإضافة إلى الميزانية المخصصة لهذا العمل، العمل على القضايا ذات الأهمية الخاصة. واتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطوة إضافية واعتمدت استراتيجية للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، تستعرض سياسات الأمم المتحدة وحكومة النيبال، وتحدد أفضل الممارسات الدولية والمجالات ذات الأولوية والإجراءات المقترحة، وتقدم الطرائق المؤسسية للمساواة بين الجنسين.

الأردن: كجزء من برنامجه للتماسك الاجتماعي واستناداً إلى تحليل الصراع، يركز المكتب الأردني على الشبكات الدينية النسائية. لا تفت هذه الهياكل الانتباه على الفور، لكنها موجودة داخل كل مسجد ومنظمة إسلامية وهي ذات تأثير كبير، على مستوى المجتمع المحلي وداخل الأسرة.

غانا: أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة تقرير خط الأساس في أبريل 2014، تقرير خط الأساس حول دور المجتمع المدني في منع النزاعات، وخاصة مستوى مشاركة المرأة والشباب في برامج التنمية. ويقيم التقرير مستوى مشاركة النساء والشباب ويتيح فرصاً لزيادة المشاركة.

الاجتماعي. في دول مثل البوسنة ولبنان ونيجيروا وكينيا وجنوب إفريقيا وسريلانكا، شارك الزعماء الدينيون والمؤسسات والمنظمات في الجهود المشتركة بين الأديان. وينصب التركيز على تعزيز التفاهات المشتركة، وبناء الروابط والعمل بشكل متضافر لمنع الاستقطاب والاستجابة للأزمات. ويجلب القادة الدينيون والكنائس والمنظمات الدينية أبعاداً فريدة لظروف النزاع. وقد يستشهدون بروايات عالمية ومفاهيم متسامية في سياق بناء السلام، وكلها يمكن أن تكون مرتبطة بالتماسك الاجتماعي والسلام.

4.1.5 النساء والشباب من أجل التماسك الاجتماعي

تولي العديد من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تعمل على التماسك الاجتماعي اهتماماً خاصاً بالنساء والشباب. وهذا إقرار بضرورة إدراج هذه المجموعات في العديد من سياقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أن إدراجها يفيد المبادرات. وعلق أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قائلاً: "رأينا بعد التجربة، أنه إذا كانت المرأة تشارك في مبادرات التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي، فمن المرجح أن تنجح تلك المبادرات".

دراسة حالة

دعم الشبكات النسائية من أجل السلام

← فهم العلاقات الفعلية الكامنة بين الأسرة والمجتمع التي تؤثر على النساء لفهم الظروف والآليات التي يمكن من خلالها المساهمة في السلام بأكبر قدر من الفعالية؛ أي كيف يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدعم الجهود المبذولة لإشراك النساء بأكثر الأساليب فعالية. وقد تكون هذه النقطة هي الأكثر أهمية.

للحصول على مزيد من الموارد وإلقاء نظرة عامة على النهج والأدوات، راجع مبادرة "النساء، النوع الاجتماعي وعملات بناء السلام"، على الموقع <http://www.peacebuildinginitiative.org/index-9aa5.html?pagelid=1959>

دعم الشبكات النسائية من أجل السلام قسم لا يتجزأ من العديد من برامج التماسك الاجتماعي. وقد سلطت الأبحاث عن المرأة وبناء السلام الضوء على كل من القيود والفرص الموجودة عند التركيز على النساء كعناصر فاعلة رئيسة في بناء الجسور داخل المجتمعات المنقسمة عرقياً، إن ما يلي هو ضروري في هذه العملية:

← استكشاف الحوافز والأساليب والفرص المتاحة للمرأة لتتحد النساء في ما بينهن ويجدن الوسائل لتنظم من أجل السلام.

← الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات والعمليات القائمة التي يمكن للمرأة أن تتفاعل من خلالها، على مختلف المستويات، المحلية والوطنية. على سبيل المثال، قد تكون خطط العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 نقطة دخول لاستكشاف مشاركة المرأة في العمليات المختلفة.

السة، كان برنامج العمل المجتمعي مصدرًا للصراعات العرقية أو الشخصية. والصراعات على السلطة بين أفراد النخبة المحلية للسيطرة على برنامج العمل المجتمعي، أو كراهية الأجانب أو الانقسامات العرقية³⁸ بالتالي، وعلى سبيل المثال، تتطلب برامج التماسك الاجتماعي غير المباشر تقييمًا شاملاً ومتعمقاً وتصميمًا دقيقاً للبرامج والمشاريع إذا كان لها أن تعزز قدرات منع النزاعات على المستوى المحلي بدلاً من إعاقتها. ويجب تضمين التحليل المتعمق المتعلق بالتماسك الاجتماعي في مشروع أو برنامج ما إذا كانت المبادرات تهدف إلى الحد من عدم المساواة الأفقية.

6.1.5 التعافي الاقتصادي وسبل العيش والتماسك الاجتماعي

يمكن أن تسهم تدخلات سبل العيش والتعافي الاقتصادي في حالات النزاع والكوارث في تحقيق أهداف التماسك الاجتماعي وبناء سلام أوسع نطاقاً. إن توفير الفرص الاقتصادية الهادفة، وإعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية بسرعة ودخل السكان المتضررين من النزاع يمكن أن يخفف من حدة التوترات، ويحد من نقاط الضعف المحددة، ويعالج المظالم القديمة بين فئات المجتمع.

ولضمان الفعالية والاستدامة، من المهم أن **اعتماد مقارنة تشاركية ومنظور التماسك الاجتماعي في برامج سبل العيش والانتعاش الاقتصادي**. يجب مراعاة آراء وتطلعات جميع فئات المجتمع (بما في ذلك التوجه العرقي أو السياسي أو الجنسي أو العمري أو حالة الزوج) عند تصميم التدخلات، والتي يجب ألا تؤدي إلى تفاقم التوتر. وإذا أدرك أفراد المجتمع أن تدخلات الانتعاش الاقتصادي تفضل طرفاً معيناً من الصراع أو مجموعة معينة على طرف أو مجموعة أخرى، فمن المرجح أن تفشل هذه التدخلات.

يمكن أن تساهم استراتيجيات سبل العيش والانتعاش الاقتصادي في التمكين الاقتصادي وأهداف التماسك الاجتماعي في وقت واحد. على سبيل المثال، فوائد إنشاء مجموعات ادخار ذاتية الإدارة (تأوب المدخرات وجمعيات ائتمان روكا)، كفروض القرى وجمعيات الادخار وتعاونيات التضامن، MUSOs (Mutuelles de Solidarité)، لا تقتصر على تحسين الوصول إلى التمويل وسبل العيش وصمود المشاركين. حيث تلعب هذه المجموعات أيضًا دورًا مهمًا في بناء أو تعزيز التماسك بين الأعضاء كجزء من التماسك الاجتماعي الأفقي. ويتم ذلك من خلال التدريب أو جلسات التوعية بشأن المهارات الحياتية وغيرها من القضايا ذات الصلة بالمجتمع.

ميانمار: ولدعم مشاركة النساء والشباب النشطة، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعًا تجريبيًا مع الشباب والشابات (65% من النساء) لتمكينهم من أن يصبحوا روادًا في مجال التكنولوجيا ويسوقوا تقنيات بسيطة، كمواقد الطبخ والمصابيح العاملة على الطاقة الشمسية، في المجتمعات الريفية. وقد مكّنت الشباب في جزء من مشاركتهم النشطة في المجتمع.

5.1.5 مواجهة عوامل عدم المساواة الأفقية

في المواقف التي توجد فيها أوجه عدم مساواة تاريخية بين المجموعات، إن أي مشروع قد يتحدى تلك الحقائق يكون ميسراً للغاية. وتساهم المقاربات الشاملة لتحويل الحوكمة والهياكل الاقتصادية، إلى التقليل من مخاطر النزاعات المحتملة القائمة على الهوية. ويتفاعل الشعور بالظلم الاجتماعي وعدم المساواة الاقتصادية والقمع الديني والسياسي والفقر والاستبعاد الاجتماعي لتهيئة ظروف مواتية للغاية لظهور العنف الاجتماعي المتكرر. ويجب أن تعمل التدخلات التي تعالج دوافع النزاع الهيكلية جنبًا إلى جنب مع تلك التي تعالج الدوافع النفسية القائمة على الهوية.

يبدو أن المستويات المنخفضة من التفاوت الأفقي - المعرفة بتمييز اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي عميق - ضرورية لتحقيق التماسك الاجتماعي الطويل الأمد والرؤية المشتركة للمجتمع. فعندما تُمارس أشكال التمييز هذه على أسس جماعية، يكون التماسك الاجتماعي سطحي، في أحسن الأحوال، ويكون الاستقرار على المدى الطويل مع رؤية واحدة أو مشتركة بعيدة المنال.³⁷

ويقدم مركز دراسة العنف والمصالحة في جنوب إفريقيا (CSVR)، الذي يعمل على عدم المساواة الأفقية وسبل العيش والتماسك الاجتماعي، دراسة حالة مفيدة. عند استكشاف آثار برنامج الأشغال المجتمعية للحد من الفقر في جنوب إفريقيا، وجد مركز دراسة العنف والمصالحة في جنوب إفريقيا أن بعض المجتمعات (أو البلدات) التي تستفيد من البرامج، شهدت مستويات أقل من العنف بشكل عام وعددًا قليلًا من الهجمات على الأجانب بدافع الكراهية. وكشف البحث عن روابط بين برنامج الحماية الاجتماعية الشامل المصمم لتأمين الدخل الأساسي ومكونات التماسك الاجتماعي التي، مجتمعة، منعت العنف. ومع ذلك، في بعض الحالات، أعاق برنامج العمل التماسك. ووجد المركز أن "تأثير برنامج العمل المجتمعي ليس دائمًا إيجابيًا. [ف] في بعض المجتمعات

37 ستيوارت، فرانسيس، "ديناميكيات عدم المساواة الأفقية"، تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، http://hdr.undp.org/sites/default/files/stewart_layout.pdf

38 لانغا، مالوز، ثيمبا ماسوكو، ديفيد بروس، وهوغو فان دير ميروي، 2016 "تسهيل التماسك الاجتماعي أو عرقلته؟ أثر برنامج العمل المجتمعي في بلدات مختارة في جنوب إفريقيا"، مجلة جرائم جنوب أفريقيا الفصلية، الرقم 55 (2016)، ص. 41 <http://journals.assaf.org.za/index.php/sacq/article/view/159>



© UNDP Guatemala

تتضمن برامج إعادة الإدماج المجتمعي للنازحين أو المقاتلين السابقين أو الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس، عناصر التماسك الاجتماعي. وقد يُنظر إلى التماسك الاجتماعي أيضًا كشرط مسبق لتنفيذ فعال طويل الأمد لعناصر الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش. ويركز منهج 3x6 على المشاركة والتخطيط المجتمعيين، حيث يشارك جميع أعضاء المجتمع في تحديد أولويات البرنامج. وتهدف العملية أيضًا إلى المساهمة في التماسك الاجتماعي ومنع النزاعات.

في البيئات المعرضة لتوترات المجتمع، يُعد تحليل الصراع وحوار المجتمع أمرًا أساسيًا لتصميم سبل العيش والتدخلات من أجل الانتعاش الاقتصادي. ومن المهم أن نفهم ديناميات الصراع وأسبابه ومحركاته، وديناميات السلطة والعلاقات بين أصحاب المصلحة، من أجل تأطير أفضل تدخل ممكن. ويمكن أيضًا إجراء حوار مجتمعي تشاركي، لضمان مشاركة مجموعات المجتمع الرئيسة وأصحاب المصلحة في النزاع في عملية صنع القرار المشتركة.

ويمكن دمج عناصر التماسك الاجتماعي في برامج سبل العيش بطرق متعددة وغالبًا ما يتم استخدام مجموعة من العناصر. على سبيل المثال، تتخذ **برامج متكاملة ومتعددة الأبعاد** نهجًا جغرافيًا. ثم يتم السعي وراء التماسك الاجتماعي وأهداف كسب العيش بالتوازي، إلى جانب مكونات مثل الحكم المحلي وسيادة القانون. وتتضمن البرامج التي تعتمد بالتوازي في منطقة جغرافية محددة مكونات تكميلية تساهم في تحقيق هدف أوسع؛ كالاستقرار أو بناء السلام أو مقاومة العنف مثلًا. وقد استخدمت المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيجيريا والعراق ومالي هذه المقاربة.

وتنطوي مقاربة أخرى على استخدام سبل العيش واستراتيجيات الانتعاش الاقتصادي التي **تدمج التماسك الاجتماعي داخل البرنامج**. وغالبًا ما تستخدم برامج سبل العيش والإنعاش المبكر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقاربة "3x6" التي تعتمد على ثلاث مراحل - الإدماج والملكية والاستدامة - وتتميز كل منها بخطوتين.³⁹ على سبيل المثال، غالبًا ما

لمزيد من المعلومات حول «3x6»، راجع

<http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/global-toolkit-on-the-3x6-approach-building-resilience-through.html>

دراسة حالة

التمكين والمشاركة والتماسك
في جنوب تايلاند

بدأت المرحلة الثانية من المشروع في العام 2014. وتتناول التماسك الاجتماعي من خلال تطوير مهارات المجتمعات الضعيفة والمتأثرة بالصراع للتخطيط وإنشاء وإدارة مبادرات التنمية التي تساهم في إحلال الأمن البشري والتماسك الاجتماعي.

وقد تم إنشاء قائمة طويلة من المشاريع المجتمعية المحتملة بناءً على تقييم خارجي. وقد تلقت تلك المجتمعات تدريباً على تطوير المشاريع وكتابة العروض قبل تقديم مقترحاتها إلى لجنة المراجعة التي أنشأتها إدارة المشروع وقد ضم أعضاؤها شركاء من المجتمع المدني. وتم تمويل 12 مشروعاً من القائمة، من الدعم المباشر إلى المنح الصغيرة.

في حين أن بعض القرى مسلمة في الأساس، فإن معظم القرى المستفيدة مختلطة بين البوذيين والمسلمين. وكانت جميع المجتمعات التي تلقت منحةً متأثرة مباشرة بالنزاع، الذي غالباً ما يوتر العلاقات بين البوذيين والمسلمين. وتوفر المشاريع الاجتماعية وسيلة للتماسك الاجتماعي، فضلاً عن فرص في كسب العيش تستفيد منها النساء والشباب والمجتمعات المتأثرة بالصراعات على نطاق أوسع.

ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم السلام والعدالة والتماسك الاجتماعي في منطقة ديب ساوث المضطربة في تايلاند حيث تعاني المحافظات الجنوبية الثلاث، ذات الأغلبية المسلمة في البلاد، النزاعات. وقد اندلع تمرد انفصالي، نشأ في العام 1948، واجتد في العام 2004 وأعلنت حالة الطوارئ. وتوفي أكثر من 6500 شخص وأصيب ما يقرب من 12000 بين عامي 2004 و2015.

في العام 2010، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع التمكين والمشاركة في جنوب تايلاند (STEP)، الذي لا يزال قيد التنفيذ. ويسعى هذا البرنامج إلى بناء قدرات المجتمع المحلي والحكومة المحلية من خلال حوارات من أجل السلام، والوصول إلى العدالة وسبل العيش الداعمة للتماسك الاجتماعي.

يعمل المشروع محلياً على دعم مبادرات كسب العيش المجتمعية لتلبية أكبر الاحتياجات وبناء التعاون بين المجتمعات المتأثرة بالصراع مع الحكومة المحلية. ويدعم البرنامج عملية السلام بشكل عام من خلال شبكات السلام المحلية ووسائل الإعلام وتحسين الوصول إلى العدالة ويدعم التنمية والتماسك الاجتماعيين.

لاستهداف التدخلات لتحسين سبل العيش. وغالباً ما يتطلب هذا العمل الاعتماد على المعرفة المحلية والمخبرين المحليين، لفهم الديناميات وعملية تكوين التماسك الاجتماعي. تتضمن أمثلة الاستهداف اختيار:

- ✍ مناطق الأولوية: إيلاء الأولوية لمناطق التوتر؛
- ✍ البنية التحتية: يجب أن تحظى الأسواق وغيرها من بنى المجتمع التحتية الأساسية، حيث تلتقي مجموعات المجتمع المختلفة بالأولوية؛ و
- ✍ المستفيدين: ويتجاوز ذلك حدود التوازن بين الجنسين، مما يضمن تمثيل جميع الفئات الضعيفة بطريقة متوازنة تماشيًا مع ديناميات الصراع.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً، اعتمدت الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار (ISSS)، التي طورتها بشكل مشترك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري، لدعم البرنامج الوطني (STAREC) لهذا النهج. إن تحليل الصراع وحوار المجتمع هي الخطوة الأولى في عملية الاستقرار وتشكل العمود الفقري للتدخلات المتعددة الأبعاد. ويكمن هدفهم في الحد من التوترات والعنف المسلح والمساهمة في السلام في المجتمعات المحلية.

وهناك جانب عملي آخر هو دمج التماسك الاجتماعي وتبني منظار للصراع، على سبيل المثال، لتحديد الجغرافي لمناطق الأولوية، واختيار المستفيدين، واختيار البنى التحتية التي سيتم إعادة تأهيلها والتدخلات الأخرى. ويتطلب هذا اعتماد مقاربة متوازنة وتشاركية وشفافة وموضوعية، تأخذ في الاعتبار ديناميكيات الصراع والقوة

7.1.5 التماسك الاجتماعي في الهجرة والنزوح

بلغت الهجرة والنزوح العالمية مستويات غير مسبوقة. وقد نزح شخص واحد من سبعة أشخاص على هذا الكوكب، حيث يعيش أكثر من 258 مليوناً خارج بلدانهم الأصليين. والعديد منهم مهاجرون اقتصاديون (طوعيون) يأملون في تحسين سبل معيشتهم وإرسال الأموال إلى أوطانهم. لكن 65.5 مليون شخص - أي ما يقرب من 1 في المائة من البشرية - قد شردوا قسراً، بما في ذلك أكثر من 25 مليون لاجئ و40 مليون نازح داخلي، معظمهم من النساء والأطفال.

إن الهجرة عامل تمكين هام للتنمية المستدامة. فلديها إمكانات كبيرة للمساهمة في رفاه المهاجرين الأفراد من جهة - اجتماعياً واقتصادياً ومادياً - ورفاه مجتمعاتهم الأصلية وطيبتهم من جهة أخرى. ولكي توفر الهجرة هذه

المربع 5

التماسك الاجتماعي في النزوح المطول والعودة وإعادة الاندماج

- ✍ جعلت طبيعة النزوح المطول من مسألة التكامل الطويل الأجل مصدر قلق كبير لبعض الحكومات المضيفة.
- ✍ على مدى السنوات الستة الماضية، لم تمثل العودة سوى 27 بالمائة من أولئك الذين خرجوا عن وضع اللاجئين على المستوى العالمي.
- ✍ وترفض الغالبية العظمى من النازحين قسراً أو هي غير قادرة على العودة إلى مكان يرتبط بالحرب والصدمات والنقص في الفرص الاقتصادية.
- ✍ في مواجهة حقيقة أن النازحين قد لا يعودون على المدى القصير إلى المتوسط، وأمام الخيارات المحدودة للحلول الدائمة الأخرى، تواجه الحكومات المضيفة معضلة مشتركة: هل يجب أن يتابعوا اندماجاً اجتماعياً واقتصادياً أكبر للنازحين، مع العلم أن الديناميات المجتمعية قد تتأثر وأن المشاكل قد تنجم عن ذلك الاندماج؟
- ✍ لكن الدلائل الأخيرة تشير إلى أن الفشل في متابعة الاندماج قد يكون له عواقب سلبية على البلدان المضيفة. على سبيل المثال، واجهت بعض البلدان التي تكافح من أجل دمج النازحين والمهاجرين، مشاكل متبقية مثل الاضطرابات المدنية وغضب المواطنين وكره الأجانب وتزايد عدم الثقة في الحكومة.

الميزة، يجب على الجهات المتدخلة المتعلقة بالهجرة أن تضمن نجاح اندماج القادمين الجدد في المجتمع. وعندما تُبذل جهود غير كافية أو غير فعالة لضمان الاندماج، يصبح القادمون الجدد مهمشين؛ ما يجعلهم أكثر عرضة للمخاطر بجميع أنواعها، ومنها العوائق اللغوية والافتقار إلى الفرص التعليمية، والفشل في العثور على عمل لائق.

وإدراكاً لذلك، فإن الميثاق العالمي للهجرة GCR، الذي تم التوقيع عليه في ديسمبر 2018، يقر بأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة تحقق مصلحة الجميع عندما تتم بطريقة مستنيرة ومخطط لها وتوافقية. وتلتزم بالسماح للمهاجرين أن يصبحوا أعضاء كاملي العضوية في مجتمعاتنا، وتسلب الضوء على مساهماتهم الإيجابية، وتعزز الاندماج والتماسك الاجتماعي.

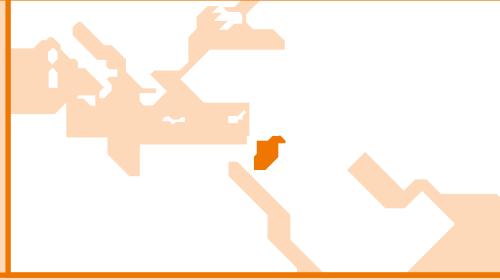
غالباً ما يرتبط تأثير النزوح القسري بالاضطراب الاجتماعي والتوترات والمظالم والتفتت الاجتماعي والاضطراب الاقتصادي. وبالتالي، من المهم ألا يؤدي استهداف وتطوير السياسات والبرامج الخاصة بالمشردين إلى تفاقم التوترات الاجتماعية. يقر الميثاق العالمي للهجرة بالحاجة إلى تعزيز العلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وتوصي دراسة حديثة للبنك الدولي بشأن التماسك الاجتماعي والتشريد القسري باستخدام مقاربة التماسك الاجتماعي في الاستراتيجية والسياسات وتصميم البرامج على النحو التالي:

- ✍ تطبيق التماسك الاجتماعي كمقاربة استراتيجية طويلة الأجل، بدلاً من تطبيقها على الأنشطة الحذرة وتدخلات المشروع. فتساهم البرمجة والاستراتيجية في التماسك الاجتماعي بشكل كلي داخل مجتمع معين؛
- ✍ قياس وتقييم سياق التماسك الاجتماعي من خلال مؤشرات التماسك الاجتماعي؛
- ✍ إجراء تحليل دقيق للاقتصاد السياسي؛
- ✍ إجراء تحليل موجز للسياق التاريخي المتجذر في محاور التضمين الأفقية والعمودية، من دون إجراء مراجعة مكثفة للغاية؛
- ✍ التوضيح أن أي تحيز من جانب المتلقي أو الشريك المنفذ قد يؤثر على هذا التحليل؛ و،
- ✍ تضمين المجموعات أو السيناريوهات الأخرى تقييم الاستجابة العاطفية، بالإضافة إلى تصورات الثقة، في تقييمات ديناميكيات المجتمع.

دراسة حالة

تعزيز التماسك الاجتماعي بين المهاجرين والمضيفين في الأردن



والمجتمع المضيف بالأولوية، بميزانية تتراوح بين 15000 دولار أمريكي و45000 دولار أمريكي من أجل التوظيف وسبل العيش وتحسين الخدمات. وقد تم تخصيص 25% من الصندوق لمبادرات الشباب.

بناءً على نتائج تحليل النزاع، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العمل مع الشبكات الدينية النسائية لدعم منع التطرف العنيف. على الرغم من أن هذه الهياكل ليست ظاهرة جدًا لكنها موجودة داخل كل مسجد ومنظمة إسلامية وهي ذات تأثير كبير، على مستوى المجتمع المحلي وداخل الأسرة.

في الأردن، يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحليل النزاعات لإرشاد البرمجة من أجل دعم التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة الأردنية. ويستضيف الأردن أكثر من 1,4 مليون لاجئ من سوريا، 83 بالمائة منهم يقطنون خارج المخيمات، حيث يؤثر هذا على المجتمعات المحلية بشكل كبير.

في العام 2015، تم تأسيس برنامج التماسك الاجتماعي المتكامل ومنع النزاعات. وتم اختيار المحافظات على أساس النسبة المئوية للاجئين فيها، ومستويات الفقر والبطالة، ومستويات الصراع المتزايدة.

وتم إنشاء مرفق تقديم منح بقيمة 1,7 مليون دولار أمريكي ويموله حاليًا اليابان والكويت وسويسرا. وتحظى المبادرات المحلية المشتركة للاجئين

8.1.5 الحكم المحلي والتماسك الاجتماعي

- ✍ يسهل رسم الخرائط، والتحليل، وحل التفاوتات الأفقية المحتملة (وبعضها موضعي للغاية)؛
- ✍ يبين أن بعض المشاكل التي تؤثر على حياة الأفراد اليومية يمكن حلها بطريقة مباشرة من خلال العمل الجماعي؛
- ✍ يقدم فرصة للتثبيت أن الدولة قادرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات المحلية، كالأمن، وتقديم الخدمات الأساسية، كالمياه والصرف الصحي، واحتياجات التنمية الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية؛
- ✍ يعزز تطوير هوية محلية مشتركة تتجاوز أي خطوط عرقية أو دينية، بما في ذلك من خلال اقتراح نماذج التنمية المحلية التي يمكن أن تثبت تفوق قيمة المصالح المشتركة على الاستراتيجيات التنافسية؛
- ✍ يتطلب عقد مجموعات للعمل معًا على السياسات العامة من خلال العمليات التمثيلية، وكذلك من خلال أشكال جديدة من المشاركة الديمقراطية، وبالتالي رعاية التسامح والاحترام عبر الانقسامات الاجتماعية؛
- ✍ يوفر منصة لتطوير البنى التحتية من أجل السلام (كلاجان السلام المحلية) داخل المجتمعات وفيما بينها يمكن أن تدعم عمليات المصالحة؛
- ✍ يسهل اندماج العاطلين عن العمل والمستبعدين في الاقتصادات المحلية؛ و،
- ✍ يجسد الدور الجسر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات عندما تكون على مسافة أقرب من المجتمعات.

تلعب المؤسسات المحلية دورًا مهمًا في تعزيز التماسك الاجتماعي. وتشكل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية منها آليات توفر إمكانات إيجابية لمنع الصراع. وتؤثر هياكل الحوكمة المحلية الرسمية وسياساتها على بيئة التماسك الاجتماعي. ويعتمد التماسك الرأسي بشكل طبيعي على عمل مؤسسات الحكم المحلي ومساءلتها وأدائها، حيث أنها تشكل لبنة الثقة والعلاقة بين الناس والدولة. لكن هياكل الحوكمة الرسمية تؤثر أيضًا على التماسك الأفقي. وعلى سبيل المثال، إنها تؤثر على كيفية تنفيذ الإدماج في الممارسة العملية في تطوير السياسات وخطط المجتمع والتنفيذ المحلي. ويخلق النطاق الواسع للخدمات العامة التي تقدمها الدولة وتنفذها الهياكل المحلية واجهة مباشرة مع الجمهور، وتؤثر بالتالي على التماسك الاجتماعي بطرق مهمة وعملية. إن التوزيع العادل والفعال للخدمات أمر أساسي إذا أراد المواطنون أن ينظروا إلى الدولة على أنها تعامل الجميع على قدم المساواة.

ويُعدّ المستوى المحلي ساحة طبيعية يمكن من خلالها إعادة بناء العلاقات والروابط بين المجموعات، ومكافحة الإقصاء وإعادة بناء العلاقات بين الدولة والمجتمع في المجتمعات الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتعتبر المقاربة المحلية لتعزيز التماسك الاجتماعي مهمة بشكل خاص لأن الحكم المحلي:

ويجب أن تأخذ برمجة دعم تعزيز الحكم المحلي في الاعتبار، مخاطر الانقسامات المتزايدة.

وترتبط المستويات الأعلى من التماسك الاجتماعي بشكل إيجابي بمشاركة أكبر للنساء والشباب في الحياة السياسية. هذا ما يتم التركيز عليه في العديد من برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالحكم المحلي والتماسك الاجتماعي.

ومن المهم الملاحظة أن زيادة الاستقلالية في الحكم المحلي، وتفويض السلطة للجهات الفاعلة المحلية يمكن أن يخففاً أو يزيدا من تفاقم الانقسامات الاجتماعية. ومن المهم إجراء تحليل متعمق للتماسك الاجتماعي والمقاربة الحساسة للنزاع، بما في ذلك، على سبيل المثال، النظر في مستويات التماسك الاجتماعي قبل الصراع، ونقاط قوة المؤسسات الاجتماعية والرسمية) وطبيعة التنوع في المجتمع.

2.5 تحديات البرمجة واعتباراتها

وقد تكون الارتباطات موجهة نحو الفئات المهمشة تاريخياً، ما قد يجعل المجموعات الأخرى تشعر بالظلم بدورها. علاوة على ذلك، قد يؤدي المنظور المجتمعي المستهدف إلى أن تشعر بعض المجتمعات بالوصم من خلال التفريق بينها. وقد أكد الممارسون على صعوبة البرامج المستهدفة في مناطق جغرافية معينة، وعندما يكون مستوى خط التماسك الاجتماعي الأساسي منخفضاً. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى رد فعل عنيف ومخاوف من الآخرين بشأن الحياء. ومن المهم تحليل البرامج القائمة على المنطقة أو التي تستهدف المخاوف المحتملة في المجتمع المحلي بشأن الإنصاف والعدالة.

على **المستوى الفردي**، كثيراً ما تركز المناهج على السكان المعرضين للخطر؛ أي أعضاء الجماعات المتطرفة أو مجنديها الذين يُحتمل أن يتحلوا بالعنف، أو غيرهم من الموجودين على هامش المجتمع. وقد يكون الشباب الساعي إلى تعزيز التسامح أو نظيرة شاملة للتماسك معرضاً للخطر أو موصوفاً أو، في أسوأ الحالات، مستهدفاً من أقرانه أو جماعات العدو المفترضة على حد سواء. وتطلب دقة خاصة في تصميم البرامج القائمة على الشباب، مع الاهتمام بالمخاطر على المستوى الفردي. وتشمل أهم العوامل اتخاذ مقارنة واقعية لأهداف البرنامج وتصميمه، والحصول على موافقة مستنيرة، وضمان فهم المشاركين للمخاطر، والقيام بالمراقبة والتقييم باستمرار. كما يجب تحليل عوامل الخطر المحددة التي قد تؤثر على النساء والفتيات ومعالجتها.

تختلف طبيعة المخاطر التي تنشأ في برمجة التماسك الاجتماعي وأنواعها. ويعد تحليل المخاطر أمراً لا ينفصل عن تطوير البرامج والمشاريع الفعالة.

تنشأ **المخاطر السياسية** في البيئات المرنة والديناميكية، مع مخاطر معروفة ذات صلة بالحدث، كالعلاقات الانتخابية، ومسرعات أقل قابلية للتنبؤ بها، أو محفزات أو مسببات الصراع، مثل قرارات مسؤولي الدولة أو المجموعات المتنافسة. وينطوي العنصر الحاسم في التخفيف من المخاطر السياسية على إشراك برمجة التماسك الاجتماعي، لأنها تتعلق بمعايير وأنشطة الجهات الحكومية، مثل قوات الشرطة.

وقد أثّرت المخاوف في **المستويات المؤسسية أو التنظيمية بشأن** استلاب، من خلال المصالح الضيقة، عمليات التماسك الاجتماعي (على سبيل المثال، مكونات البنى التحتية للسلام، مثل لجان السلام المحلية). وتشمل الاهتمامات التنظيمية الأخرى خطر المؤسسات الموازية أو عدم التكامل بين الهياكل الجديدة. ويتضمن التخفيف من هذه المخاطر، الحفاظ على دعم خارجي محايد، وتنسيق وشفافية مناسبين، وفهم الديناميكيات السياسية المحلية.

المخاطر على مستوى المجتمع متأصلة في برمجة التماسك الاجتماعي، إذ أنه غالباً ما يتم التنفيذ على مستوى المجتمع. مثل هذه الارتباطات صعبة لأن المجتمعات نفسها غالباً ما تكون غير متماسكة

دراسة حالة

التعافي وبناء السلام في شرق أوكرانيا



والآن مع فتح مكاتب استشارات للمواطنين في 28 مدينة، أصبحت السلطات المحلية أكثر استجابة لخدمة احتياجات المواطنين. وتظهر الاستطلاعات أنه على الرغم من انخفاض الثقة في السلطات المركزية بشكل كبير منذ العام 2015، إلا أن الثقة في السلطات المحلية كانت مستقرة بل أنها زادت. وكان للدعم من خلال برنامج الإنعاش وبناء السلام تأثيراً إيجابياً على ثقة المواطنين في السلطات المحلية. كما حسنت المشاورات العامة وجلسات الاستماع العلاقة بين الدولة والمجتمع. وبالنسبة لبعض المجتمعات، كانت هذه هي الفرصة الأولى للتعامل مباشرة مع السلطات المحلية. وقد مكّن التخطيط المُحسن الهادف إلى التعافي بعض الحكومات المحلية من تلقي تمويلًا من الحكومة المركزية والجهات المانحة (بما في ذلك من خلال مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والاستفادة بشكل أفضل من مواردها الخاصة.

وقد ساعدت الحوارات والدورات التدريبية والتوعية العامة وأنشطة بناء المؤسسات في إقناع الزعماء العامين والسياسيين بالحاجة إلى مساحة لمشاركة النازحين الداخليين في الحكم المحلي. على سبيل المثال، ساعد برنامج الإنعاش وبناء السلام في إنشاء مجالس عامة جديدة في 54 مجتمعاً في شرق أوكرانيا، بما في ذلك بعض الذين يستقبلون أعداداً كبيرة من النازحين الداخليين (الذين يمكنهم المشاركة في هذه المجالس). وتوفر المجالس منتدى لمناقشة القضايا المحلية وتحديد الحلول الجماعية التي تنفذها السلطات المحلية والمجتمع المدني. وتشير المراجعات والدراسات الاستقصائية إلى أن ذلك ساعد على دمج النازحين الذين يشاركون أكثر في الأحداث المحلية، وعلى تفكيك الصور النمطية عن شرق وغرب أوكرانيا.

المصدر: رحلة التعلم SDC بشأن الحوكمة في السياقات الهشة (حالة أوكرانيا)، 2016 والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوكرانيا.

أطلق برنامج الإنعاش وبناء السلام في العام 2017 استجابة للنزاع المسلح المستمر في شرق أوكرانيا. وقد أدى الصراع إلى مقتل أكثر من 10000 شخص وتشريد داخلي لما يقدر بـ 1.5 مليون شخص من دونباس وشبه جزيرة القرم. وتأثرت ديناميكيات الصراع أكثر بأجندة اللامركزية التي تقودها الحكومة الأوكرانية وتتبعها دونيتسك ولوهانسك وأوبلاست في المناطق المتأثرة بالصراع.

وقد أشار مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة (SCORE) على الصعيد الوطني إلى أن النشاط المدني قد ازداد منذ بدء النزاع وأن السكان ينظرون إلى هذا النشاط بشكل إيجابي. وسجلت غرب أوكرانيا أعلى نسبة من النشاط، وكذلك أدنى مستويات التسامح مع وجهات النظر الموالية لروسيا والمناهضة لميدان. وتتميز هذه المناطق أيضًا بالتوترات المتزايدة بين النازحين والمجتمعات المضيفة. ومع استمرار النزاع وتزايد عدد النازحين داخليًا، تزداد الحالة الإنسانية سوءًا على جميع السكان، مما يزيد من خطر انخفاض التماسك الاجتماعي في المناطق التي تستضيف النازحين داخليًا.

وبغية إحلال سلام دائم، يركز برنامج الإنعاش وبناء السلام RPP على الانتعاش الاقتصادي في شرق أوكرانيا. أهدافه الوسيطة هي التغلب على عواقب النزاع المسلح السلبية، والحد من خطر تكرارها ومعالجة المظالم القائمة. ويتكون برنامج الإنعاش وبناء السلام RPP من ثلاث مكونات:

- (1) التعافي الاقتصادي واستعادة البنية التحتية الحيوية؛
- (2) الحكم المحلي وإصلاح اللامركزية؛ و،
- (3) الأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي.

وتشمل الأنشطة دعم الحكومات المحلية لإجراء التقييمات وخطط التنمية والميزانيات والعمليات لمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد تم تصميم برنامج المنح الصغيرة لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تعبئة المجتمع. وتشمل العمليات النازحين الداخليين، والحوار بين المجموعات لتقييم الاحتياجات. وبغية تعزيز أمن المجتمع، يدعم المشروع التنسيق بين هيئات الإنفاذ المحلية والسلطات المحلية والمجتمعات. إن بعد نوع الجنس وضمان مراعاة الفوارق بين الجنسين جزء من التنفيذ.



© UNDP Sierra Leone

اعتبارات المراقبة والتقييم

3.5

- ✍ وتضمن منهجية بديلة تحديد المجتمعات ذات السمات المماثلة، كتجارب التحكم العشوائية، وإجراء مقارنات زوجية للمجتمعات حيث أصبح التماسك الاجتماعي أقوى وأخرى حيث ظل من دون تغيير أو تراجع. ويمكن أن تساعد هذه المقارنات في تحديد العوامل السببية الكامنة أو المحددات الرئيسية للجهود المبذولة لتعزيز التماسك.
- ✍ عند التخطيط للرصد والتقييم، يجب التمييز بين البرامج غير المباشرة، التي لا تتضمن أهدافها الأساسية التماسك الاجتماعي، ولكنها تساعد على تقويته، والبرامج المباشرة التي تركز على التماسك الاجتماعي.
- ✍ يجب أن تكون المراقبة والتقييم واقعيين ومرنين وقابلين للتكيف بغية قياس التقدم في التماسك الاجتماعي واحتياجات التكيف طوال العملية.
- ✍ كما يجب إدراج مؤشرات نوع الجنس للإحاطة باستمرار بُعد نوع الجنس، وربما تكيف البرمجة في مجال التماسك الاجتماعي.
- ✍ قد تكون روايات التماسك الاجتماعي طريقة مفيدة لملاحظة التقدم. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل تطوير رواية القصص كوسيلة لقياس النتائج، باستخدام لغة واضحة وسهلة المنال.
- ✍ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام تخطيط برامج متطور يدمج الرصد والتقييم. وقد تبادل بعض الممارسين الاستنتاجات التالية فيما يتعلق بالرصد والتقييم:
- ✍ يتمثل أحد التحديات الرئيسية لقياس التماسك الاجتماعي في إنشاء خط أساس ومؤشرات، حيث يمكن أن تكون دراسات التصور نقطة البداية. ومن المهم تخصيص الوقت والموارد لتقييم المؤشرات وتطويرها. وتشمل الأمثلة الأدوات التالية التي يمكن استخدامها للقياس:
- ✍ التطبيقات والحلول المستندة إلى الإنترنت، قبل التنفيذ وبعده. إنهم يقدمون طريقة منهجية لتحديد ما تغير منذ التدخل.
- ✍ تحليل جغرافي مكاني لتقييم ظروف التماسك الاجتماعي المحلية؛ وعلى سبيل المثال، في مؤشرات محددة محليًا. وقد تكون مفيدة في مراقبة التغييرات مع مرور الوقت، ومراقبة التدخلات أو الجهود المعينة لتعزيز التماسك، والتحديد أين وإلى أي حد تحسن التماسك



6

الاستنتاجات والتأملات



إن تعزيز التماسك الاجتماعي ضروري لمواجهة المشاكل المعاصرة المقلقة بشأن العداء المتزايد وخطاب الكراهية والصراع حول الهوية. وفي صميم المفهوم يكمن الإدراك أن الثقة في الحوكمة والثقة داخل المجتمع مطلوبة في نهاية المطاف، إذا أرادت البلدان والمجتمعات تحقيق السلام المستدام. وهذا بدوره يتطلب التزامًا عميقًا بالعيش معًا بسلام والعمل معًا من أجل رؤية مشتركة لمستقبل مزدهر.

إن تعزيز التماسك الاجتماعي يستغرق وقتًا ومثابرة. ويتطلب عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير الشراكات باستمرار، للحفاظ على الشبكات وبناءها، وتعزيز المؤسسات. ويرتبط هذا مباشرة بتحسين التماسك الاجتماعي، واتباع كل من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة. ويجب أن يضمن تنفيذ البرنامج مشاركة الشركاء المناسبين أو المعنيين الذين يتمتعون بالخبرة ذات الصلة، وشبكات قوية ورأس مال اجتماعي ومستويات عالية من الثقة مع أصحاب المصلحة.

وغالبًا ما تنطوي هذه العمليات على علاقة مع كل من الحكومات والشركاء المحليين. وفي بعض الأحيان، إنها تتضمن أيضًا اعتبارات القانون الدولي لحقوق الإنسان عند مناقشة التماسك الاجتماعي. وهناك مهارات مطلوبة للحفاظ على الحياد والنزاهة. وهذا يتطلب أيضًا اتصالًا واضحًا ومتوازنًا مع جميع أصحاب المصلحة. وقد يبدو أن برامج التماسك الاجتماعي مصممة بشكل أفضل على مستويات متعددة من التحليل في وقت واحد، بما في ذلك القدرات الفردية والشبكات وقدرات الوسطاء الداخليين والمؤسسات.

أكد الممارسون على ضرورة ربط البرامج مباشرة بنتائج تقييم التماسك الاجتماعي المناسب. ويجب أن يرشد هذا التقييم إلى كلا من التحديات والطرق لتقوية المؤسسات أو الشبكات أو العلاقات الرئيسية. ويتطلب الفهم الصحيح لديناميكيات السياق أيضًا تجنب الافتراضات أو القبول بالحكمة التقليدية. ويضمن التحديث المستمر للتقييم فعالية البرنامج وفرصة التخفيف من المخاطر الجديدة.

كما ذكر، يجب إدخال نوع الجنس في تقييمات التماسك الاجتماعي لتقديم صورة شاملة عن الوضع. ويجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا أن يستخدم جميع موارده الداخلية، بما في ذلك الموظفين الذين يفهمون اللغة المحلية، وثقافة الاتصال، والتاريخ المحلي والذين يمكنهم تفسير السلوك، لا سيما عند التفاعل مع الجهات الفاعلة المحلية. وتساعد هذه المعرفة المتعمقة في إرساء التماسك الاجتماعي في البيانات المستندة إلى الأدلة، كاستطلاعات الرأي على سبيل المثال.

وحدد الممارسون تحديات ملموسة في تطوير وتصميم البرامج والمشاريع. بدلا من البدء بأكثر القضايا إثارة للجدل، إنهم يوصون بتحديد تلك التي تقدم أكبر وعد للتقدم، حيث توجد شبكات الدعم والتواصل. وكما هي الحال مع جميع برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يجب أن تتضمن برامج التماسك الاجتماعي جدولًا زمنيًا للانفصال واستراتيجية خروج واقعية في وقت مبكر لضمان الاستدامة.

إن المبادرات القائمة على حقوق الإنسان مهمة من أجل التماسك المستدام. وقد تكون هناك كيانات حكومية ومؤسسات وشبكات يتم فيها التفاوض والتوفيق بين المطالبات المتنافسة على الحقوق. ليست حقوق الإنسان مفاهيم غريبة على المجتمعات المحلية اليوم. وبالتالي، يمكن أن تركز المناقشات بشأن الحقوق على المفاهيم المحلية للعدالة وفهم كيفية ارتباط هذه الحقوق بالجهود المبذولة لتحقيق التكامل الوطني.

وينطبق مبدأ "عدم إلحاق الضرر"، أو درجة حساسية النزاع، على برامج التماسك الاجتماعي بطرق مهمة. وهذا يعني أنه يجب تجنب الجوانب التي قد تؤدي، من دون قصد، إلى تفاقم الانقسامات، بدلاً من المساعدة على شفافها. ويتطلب هذا اهتمامًا دقيقًا لتصميم المشروع، واختيار الشركاء وكيفية تنمية القدرات. وتساعد عمليات التصميم الشاملة في تحديد المخاطر والتحديات التي قد تكون محددة السياق بطريقة كبيرة.

التماسك الاجتماعي هو مفهوم واسع. وتتطور منهجيات التقييم والمراقبة باستمرار وتخلق مناهج جديدة ومبتكرة. وقد تشمل طرق مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي ومناهج "البيانات الضخمة"، بالإضافة إلى الارتباطات الثقافية الجديدة، مثل تنظيم المتاحف الموجهة للشباب. إن الشراكات الجديدة التي تركز على الجوانب التاريخية، كالنصب التذكارية، ودور المرتبة الأكثر أهمية والبيئة المشتركة قد تكون مجالات أخرى للابتكار. ويدعو التقييم والبرامج على حد سواء إلى التجديد.





2. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية: العلاقات داخل المجتمع المدني

1.2 تقييم شامل

- ✍ ما هو النمط العام لمجتمع الجماعات القائمة على الهوية؟
- ✍ ما هو هيكل وطبيعة الهوية الدينية؟ ما مدى أهمية الاختلاف الديني فيما يتعلق بالانشقاقات الأخرى القائمة على الهوية؟
- ✍ ما هو الهيكل التنظيمي للمؤسسات الدينية السائدة (كالتسلسل الهرمي والبيروقراطي مقابل التسلسل غير الرئاسي والمحلي)؟

2.2 الأنماط الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية: عدم المساواة الأفقية

- ✍ ما هي الدوافع أو الأنماط الأساسية للحرمان والفقر وعدم المساواة؟ هل هناك ضغوط ديموغرافية على الموارد النادرة؟ مستويات عالية من الحركة السكانية؟ الهجرة من الريف إلى الحضر؟ انعدام الأمن الغذائي؟
- ✍ إلى أي مدى وكيف تؤثر العوامل الديموغرافية على ديناميكيات الصراع؟ ما هي الأدلة المتعلقة بآثار زيادة هائلة في عدد الشباب؟ هل من بطالة عالية مرتبطة بالديموغرافيا بين قطاعات أو مناطق أو مجموعات هوية معينة؟
- ✍ ما هي الطبيعة العامة لعدم المساواة في الدخل في الدولة معامل GINI؟ هل يتداخل الفقر مع الانقسامات العرقية؟ إلى أي درجة تتغلغل الانقسامات العرقية في الاقتصاد؟
- ✍ ما هي أنواع شبكات الأمان الاجتماعي المتاحة لمجموعات الأقليات؟ ما مدى وظيفتها؟ إلى أي مدى تقدم الأنظمة غير الحكومية مثل هذه الخدمات، وليس الدولة؟ إلى أي مدى تتمتع مجموعات الأقليات بالقدرة على الوصول إلى أحكام الرعاية الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي؟
- ✍ إلى أي مدى وبأي طريقة يتم تطبيق اتفاقيات تقاسم الثروة الرسمية أو صيغ التوزيع؟ إلى أي مدى تستطيع الدولة استخراج وإعادة توزيع الموارد الفائضة؟ هل هناك قدرة منخفضة على استخراج الضرائب وعدم وجود "عقد اجتماعي بوساطة الضرائب"؟
- ✍ هل هناك "اقتصاد ظل" كبير الحجم يوفر لقمة العيش لعدد كبير من السكان؟
- ✍ هل أن ممارسات إنتاج موارد معينة (تولد التدهور البيئي، أو انعدام الأمن الغذائي، أو ندرة الموارد المتزايدة التي يمكن أن تزيد من عدم المساواة الأفقية، وتحد من التماسك الاجتماعي، وبالتالي تعمل بمثابة "مضاعف لتهديد الصراع"؟

بالإضافة إلى منهجتي SCORE وPSCAR المذكورتين لتقييم وقياس التماسك الاجتماعي، يتم تقديم دليل تقييم على مستوى الدولة هنا. وقد تم تطويره لتحليل التماسك الاجتماعي على المستوى القطري. وقد طور نهج التقييم باحثون مستقلون لمشروع بحث متعدد الجنسيات ضمت ثمانين دول (Cox and Sisk 2017)⁴⁰. يرجى الملاحظة أنه لم يتم تطويره أو تعديله لاستخدام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه التحديد. بل هو بمثابة مصدر إلهام إضافي لأدوات التقييم على التماسك الاجتماعي.

1. في تحليل السياق

1.1 السياق التاريخي

- ✍ كيف شكلت تجارب الحرب السابقة أو الحرب الأهلية أو العنف الجماعي الانقسامات الاجتماعية المعاصرة وديناميات الصراع؟
- ✍ ما هي العوامل التاريخية الرئيسة التي تظهر "الاعتماد على المسار" في هذه الحالة؟ أي إلى أي مدى تؤثر ممارسات إدارة الحقبة الاستعمارية، أو الحدود، أو أنظمة حيازة الأراضي، أو استراتيجيات استخراج الموارد، وما إلى ذلك، على الانقسامات الاجتماعية المعاصرة وديناميات الصراع؟

2.1 السياق التقريبي

- ✍ ما هي اتجاهات الصراع المعاصرة الرئيسة في هذه الحال (على سبيل المثال، دورات العنف العرقي المرتبط بالانتخابات؛ أعمال الشغب الإثنية - المجتمعية الحضرية أو الريفية؛ العنف الديني الرمزي؛ العنف بين الأشخاص؛ العنف القائم على نوع الجنس؛ العنف مع استخدام الأسلحة الصغيرة؛ السطو المسلح)؟
- ✍ ما هي النتائج الرئيسة المستخلصة من قابلية التأثير بالنزاع وتحليل المخاطر على الدوافع الكامنة وراء الصراع في هذا السياق (مثل عدم المساواة والفقر وبطالة الشباب والمنافسة العرقية على الأرض أو الموارد الاقتصادية الأخرى)؟

تم شكر البروفيسور فليتشير كوكس من كلية ويليام جويل على دوره في التطوير الأصلي لدليل التماسك الاجتماعي على المستوى القطري وعينات المؤشرات.



3. الظروف الاجتماعية والاقتصادية: التصورات والمواقف مع المجتمع المدني

1.3 تقييم شامل

- هل هناك دليل على عملية حديثة تم من خلالها "اختراع العداء" بين الجماعات العرقية أو الدينية المتنافسة؟ أم أن هناك "خصومات طويلة الأمد" و "كراهية قديمة" بين الجماعات العرقية والدينية؟ أو، هل هناك أشكال جديدة من "الكراهية الحديثة" الناشئة بسبب التغيير السياسي أو الاقتصادي؟
- كيف يحدد الفاعلون قصص "الظلم التاريخي" بين الجماعات العرقية؟ هل هناك ظلم تاريخي معين تعتقد الجماعات أنه لم يتم تصحيحه قط؟
- هل تمتلك النخب السياسية سلطة على الآليات التي تعمل على "بناء" الهويات العرقية، كوسائل الإعلام أو استخدام البرامج السياسية لتعزيز الاستعارات والأساطير التي تخلق "مجتمعات مبتكرة" أو تساعد في تشكيل "صورة معادية" للمجموعات العرقية الأخرى؟
- ما هي استنتاجات المسوح الاجتماعية أو الدراسات السلوكية الأخرى بشأن التدابير كالتباعد الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي / الثقة في المجتمع / الثقة في الحكومة؟ كيف تتقارب هذه المقاييس أو تختلف حسب مجموعة واسعة من المعايير الاجتماعية (المنطقة، العمر، الريف / الحضر، استخدام اللغة المنزلية)؟

2.3 أنماط سياسة الهوية

- هل أن مجموعات الهوية مركزة للغاية داخل مناطق معينة، أم أنها منتشرة عبر الولاية داخل مناطق حضرية مختلفة؟
- هل يروق النخب مكان أسطوري أو موضع أو "وطن"؟
- هل من عنصر "غير رجعي" في السياسة الداخلية؟ أي هل تجعل النخب من الإثنية قوة للتعبئة من خلال إشراك دولة أخرى يفترض أنها تقمع جماعة عرقية تعيش خارج حدود الوطن؟

3.3 التعبئة الاجتماعية والتنظيم

- هل من دليل على وجود مجموعات مجتمع مدني قوية وطوعية وشاملة (على سبيل المثال، داخل أسواق العمل أو النشاط المجتمعي)؟
- هل من درجة عالية من "الفعالية الجماعية"؟ أي إلى أي مدى يمكن للجماعات الوصول إلى تشكيل مؤسسات مجتمعية فعالة لإدارة النزاعات المحلية؟
- هل لدى الجماعات العرقية المهمشة أماكن يمكن من خلالها التعبير عن المظالم؟ وفي هذه الحال، إلى أي مدى تتم معالجة هذه المظالم بالفعل؟
- إلى أي مدى تتمتع مجموعات الأقليات بالقدرة على "التنظيم والعمل سياسياً"؟
- هل لدى الجماعات العرقية مجموعات شبه عسكرية قائمة، أم أنها قادرة بسرعة على تنظيم مليشيات الشباب لأغراض عنيفة؟

4. الأبعاد السياسية: العلاقات بين الدولة والمجتمع

1.4 تقييم شامل

- هل تمتلك الدولة القدرة على دعم مؤسسات الشرطة الفعالة؟ هل تمتد قدرة الشرطة وفعاليتها إلى مناطق الأطراف؟
- في ظل ظروف هشاشة الدولة، هل تواجه مجموعات معينة "معضلة أمنية عرقية"؟
- هل توجد مؤسسات لتقاسم السلطة (على سبيل المثال التوافقية أو الفيدرالية) بحيث يجب أن تتعاون النخب العرقية مع النخب من الجماعات العرقية المعارضة؟ ما مدى المشاركة السياسية الشاملة؟ هل تفوز الأحزاب المتعددة الأعراق بالانتخابات؟
- هل أن ربط الديمقراطية بمستوى عال من "تسييس الانقسامات العرقية" يخلق "تأثيراً خارجياً"؟
- هل بُذلت جهود في "الهندسة المؤسسية" المباشرة نحو التماسك الاجتماعي لسياق الصراع معين؟ وفي هذه الحال هل هي فعالة؟

2.4 المؤسسات السياسية وسلوك النخبة

- ما مدى عمق الانقسامات العرقية داخل جهاز الدولة؟
- إلى أي مدى تؤثر مؤسسات الدولة على أعمال النخب السياسية؟ إلى أي مدى تقيد مؤسسات الدولة الرسمية أو تمكن التفاعلات التي تخلق الاستبعاد أو التماسك؟
- هل تستخدم "النخب المفترسة" الانقسامات الاجتماعية القائمة لحشد الدعم السياسي، أو "توجيه الإحباط العام بعيداً عن سلوكها الاستغلالي"؟

2.5 المؤسسات السياسية: تحليل الشمولية

- ✍ هل تمر البلاد بمرحلة معينة من الديمقراطية؟ كيف يؤثر تسلسل ومسار عملية الانتقال على حسابات الفاعلية لعدم اليقين ومستقبلهم السياسي؟
- ✍ هل المنافسة السياسية ذات مغزى؟ أي هل أن الانتخابات حرة ونزيهة؟ هل الانتخابات شرعية؟
- ✍ هل المشاركة السياسية شاملة؟ أي هل يمكن لجميع فئات المجتمع المشاركة على قدم المساواة في الانتخابات والسياسة؟
- ✍ هل هناك حماية (حريات والحقوق) للأفراد، تمكنهم التعبير عن وجهات نظر متنوعة والمشاركة في الدولة بطرق متنوعة؟

3.5 المؤسسات السياسية: الإدارة العامة والسياسة العامة

- ✍ ما هي طبيعة الخدمة التي تقدمها الدولة، وبأي طرق تؤثر قضايا تقديم الخدمة على التماسك الاجتماعي على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي؟
- ✍ هل من درجة عالية من الرقي أو المحسوبية مع نظام الإدارة العامة؟ هل تُخصّص موارد الدولة ووظائفها وعقودها وفق أساس عرقي
- ✍ هل من قواعد قانونية داخل الدولة حيث تم إضفاء الطابع المؤسسي على "الانقسامات الشاملة"؟ أي، هل من قوانين لغوية، أو قوانين لها صلة بالدين تتداخل مع الانقسام العرقي المتقاطع، أو تساعد في تعزيز السلوك السياسي الوسطي؟
- ✍ هل يمنح نظام العدالة وسيادة القانون الحماية لجميع الفئات؟ كيف يُنظر إلى الهيكل القانوني لحقوق الأقليات والتسامح الديني في المجتمع؟
- ✍ كيف تؤثر سياسة اللغة على التفاعلات الاجتماعية؟
- ✍ هل من انقسامات عرقية تتخلل هيكل الدولة العسكري الرسمي؟ ما هو تصور طبيعة قوة الشرطة: ما مدى ثقة المجتمع فيها؟

- ✍ هل تستخدم النخب سلطة ومؤسسات الدولة لحماية وتعزيز مصالح مجموعتها على حساب مصالح الآخرين؟ هل تستخدم النخب المؤسسات الرسمية (الدساتير والقوانين والقواعد) "للوصول إلى السلطة في مواجهة تهديد محتمل للمجموعة العرقية المهيمنة"؟

3.4 المؤسسات السياسية: السياسة الانتخابية

- ✍ كيف يؤثر النظام الانتخابي على درجة الشمولية في مختلف مستويات المؤسسات السياسية؟ ما هي الميزات الفريدة الأخرى للنظام: قواعد الترشيح، والترشح، والقيود الحزبية، وما إلى ذلك، التي تؤثر على الشمولية؟
- ✍ كيف ترتبط خريطة النظام الانتخابي - ترسيم الحدود وتقسيمها - بالانقسامات الاجتماعية؟ هل من المحتمل أن يشجع النظام الانتخابي "استراتيجيات بناء الجسور" أو "استراتيجيات توثيق العلاقات" في الأحزاب السياسية للحصول على مقاعد؟
- ✍ إلى أي مدى "تستعمل النخب السياسية الحالية الورقة العرقية" من أجل الحفاظ على السلطة وحشد الدعم السياسي من الجماعات السياسية العرقية الأكثر تطرفاً؟ إلى أي مدى تستخدم النخب العرق كوسيلة للحفاظ على السلطة السياسية أو اكتسابها؟ هل أن استخدام الخطاب العرقي استراتيجية ناجحة لرواد الأعمال السياسيين؟
- ✍ كيف يؤثر النظام الانتخابي على تشكيل الحزب، وما هي التداعيات المترتبة على التماسك الاجتماعي الأوسع؟

5. الأبعاد السياسية: تصورات ومواقف الدولة - المجتمع

1.5 التقييم العام

- ✍ ما هي طبيعة الخطاب السياسي الحالي بشأن "التماسك الاجتماعي"؟ وفقاً للقادة والخطابات الحزبية، من سيكون ولن يكون جزءاً من "الأمة" النامية؟
- ✍ ما هي الروايات السياسية السائدة؟ هل تنطوي على "خطاب الكراهية"، والصور النمطية، والدعاية العرقية؟ ما مدى الجدل حول الصراعات السياسية؟
- ✍ هل تستخدم النخب السياسية النزاعات "العرقية" كنقاط مرجعية لحشد الدعم لتحقيق أغراض معينة، كبسط سلطة الدولة على المناطق المحيطة أو تعبئة مجموعات جديدة؟
- ✍ إلى أي مدى تعتبر الدولة "محايدة" - تسعى إلى إدارة وتنظيم الصراع العرقي (أقل قابلية للتأثر)؛ أو هل يُنظر إلى الدولة على أنها تروج لمصالح المجموعة الإثنية السائدة (سوء استخدام جهاز الدولة لممارسة العنف ضد الأقليات أو استبعادها)؟ إلى أي درجة أصبحت الهويات العرقية أو الدينية مترابطة مع تصور "الأمة" والدولة؟ هل تميل المثل الدينية والعرقية في البلاد إلى إعلام أشكال أكثر ميلاً إلى البناء أو أكثر تدميراً للقومية؟

6. التفاعلات المحلية والدولية

1.6 الديناميات عبر الوطن

- ✍ إلى أي مدى تعتبر الهجرة عبر الحدود أو الهجرة الداخلية قضية خلافية؟
- ✍ هل من آثار غير مباشرة من بيئات نزاع أو بيئات هشة أخرى في المنطقة؟
- ✍ ما مدى تنظيم مجموعات الشتات؟ هل من مجموعات شتات ناجحة (اقتصادياً) بشكل خاص تغذي أو تخفف من حدة التوتر في البلاد؟

2.6 تحليل تعاون الجهات الفاعلة الإنمائي

- ✍ ما هي طبيعة ومدى المشاركة الدولية من خلال حضور التعاون الإنمائي؟ ما هو هيكل التدخل وشروطه المتغيرة مع مرور الوقت؟ إلى أي مدى تتمتع الدولة بالاستقلالية لتحديد أو توجيه التعاون الإنمائي الدولي؟
- ✍ من هي المنظمات الدولية المتعددة الأطراف الرئيسة المشاركة في جهود تحقيق الاستقرار والتعافي بعد الصراع؟ هل هناك جهات فاعلة معينة في المجتمع المدني تلعب أدواراً كبيرة في الصراع؟ ما هي اهتماماتها وكفاءاتها الأساسية؟
- ✍ إلى أي مدى وبأي طريقة أدرجت الجهات الفاعلة الدولية في مجال التنمية أهداف تقييم النزاع والتماسك الاجتماعي مباشرة في استراتيجيتها العامة و / أو برنامجها و / أو تصميمها للمشروع؟ هل أن المساعدة موجهة إلى مجموعات محلية معينة أو مناطق معينة كجزء من استراتيجية مفصلة للتماسك الاجتماعي؟
- ✍ ما هي التدخلات الأساسية التي تهدف إلى تحسين التماسك الاجتماعي بشكل مباشر على مستوى المجتمع المدني (كالحوار وبناء السلام المحلي، وما إلى ذلك)؟ ما هي التدخلات الأساسية التي تهدف إلى تحسين التماسك الاجتماعي بشكل غير مباشر على مستوى الدولة (كإصلاحات الحكم، ومساعدة الفئات المهمشة، وما إلى ذلك)؟
- ✍ إلى أي مدى وبأي تأثير أقيم تقييم منهجي لديناميات الصراع بين شركاء التنمية؟ إلى أي مدى تتوافق التدخلات من أجل السلام مع محركات الصراع الرئيسة؟
- ✍ ما هي العناصر المحددة التي يمكن أن تفيد في فهم الظروف التي تتفاعل فيها المساعدة مع المؤسسات غير الرسمية للمساهمة في التماسك الاجتماعي؟

7. النتائج الرئيسية والدروس المكتسبة

- ✍ ما هي خصائص طبيعة التماسك الاجتماعي العامة في السياق قيد النظر؟
- ✍ ما هي الدروس التي تعلمها ممارسو التنمية بشأن الأشكال الفعالة وغير الفعالة لبرمجة التماسك الاجتماعي؟
- ✍ ما هي الدروس المحددة من حيث: أ) الاستراتيجية الشاملة لتعاون الجهات المانحة وتفاعلها مع الحكومة المضيفة؛ ب) تصميم البرنامج والتفاعل بين التدخلات البرمجية؛ ج) تصميم المشروع، وخاصة من أجل الاستدامة وتنمية القدرات؟

المرفق 2: مؤشرات تقييم العينة

توفر الأبعاد والأبعاد الفرعية والمؤشرات المقترحة قائمة واسعة من المؤشرات المحتملة. لكنه تم تطويرها خصيصاً لبرنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعتبر التماسك الاجتماعي مفهوماً واسعاً

وتمتد برمجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مجالات موضوعية كبيرة، وهو ما ينعكس في العديد من المؤشرات المحتملة والمتنوعة.

المؤشرات	البعد الفرعي	البعد
العلاقات العامودية: موضوعية (سلوكي)	<ul style="list-style-type: none"> ← السلامة والأمن الشخصيين والعائليين؛ ← إدارة عامة شفافة وخاضعة للمساءلة: مؤسسات حوكمة متجاوبة ← تقدم الخدمات بشكل عادل عبر القطاعات الاجتماعية ← الأطر القانونية التي توضح حقوق الأقليات والمجموعات المهمشة ← المؤسسات الشاملة المكلفة برصد وإنفاذ معايير الشمول ورفض التمييز أو الإقصاء أو البحث عن أكباش الفداء أو كره الأجانب 	<ul style="list-style-type: none"> تدابير النزاع المسلح تدابير العنف المسلح تدابير العنف من جانب واحد المشاركة الانتخابية الدفعات الضريبية وتجنّبها المشاركة المدنية: العضوية الحزبية مدى الارتباط الحر مدى حرية التعبير مدى التمثيل
العلاقات العامودية: ذاتية (موقف)	<ul style="list-style-type: none"> ← الوصول إلى العدالة ← إبداء الرأي والمشاركة ← الثقة في الجهات الفاعلة ← الثقة في المؤسسات 	<ul style="list-style-type: none"> الرضا عن الحياة الشخصية تقييم أداء النظام: الماء والأرض والإسكان والرعاية الصحية والتعليم كيفية تصور الفساد كيفية تصور الشرطة الثقة في العملية القضائية الثقة في التدابير التنفيذية الثقة في البرلمان الثقة في الحكم المحلي الثقة في الإعلام الثقة في السلطات الدينية
الديناميكيات الأفقية: الهدف (سلوكي)	<ul style="list-style-type: none"> ← المجتمعات الشمولية: المشاركة الاجتماعية والاقتصادية ← الشبكات والعلاقات الاجتماعية المتقاطعة ← العلاقات بين المجموعات العرقية والطائفية والدينية والعرقية في المجتمع: الأعراف والممارسات الاجتماعية للتنوع والشمول ← الطقوس والنصب التذكارية أو الأيقونات الثقافية المكرسة للشمولية والتعددية الثقافية 	<ul style="list-style-type: none"> معامل جيني (حسب الشباب والأقليات) حصص الدخل (حسب الشباب والأقليات) مقاييس الفقر (حسب الشباب والأقليات) معدل البطالة (حسب الشباب والأقليات) العمالة في القطاع غير الرسمي (حسب الشباب والأقليات) محو الأمية (حسب الشباب والأقليات) النتائج الصحية (حسب الشباب والأقليات) المشاركة في الجمعيات التطوعية التبرع الخيري التجزئة الإثنية اللغوية تجزئة النخبين التجزئة اللغوية تواتر الاتصال عبر مجموعات الهوية تواتر التبادل الاقتصادي عبر مجموعات الهوية
الدينامية الأفقية: ذاتية (موقف)	<ul style="list-style-type: none"> ← رؤى الأمة والمجتمع الشاملة: المعايير والقيم المشتركة والقبول والتسامح ← الثقة في الآخر: تصورات الانتماء أو العزلة ← المواقف: الاعتراف والتسامح وتأكيد الأقليات والمجموعات، ← التباعد الاجتماعي ← التواصل الرمزي: روايات مشتركة في الثقافة والموسيقى والفن والرياضة التي تعزز الوحدة والتضامن الشامل 	<ul style="list-style-type: none"> تصورات التمييز النشط مستويات القلق / الخوف بين المجموعات مقاييس التباعد الثقافية أهمية الانتماء إلى مجموعة عرقية تصورات الناس من الجماعات العرقية الأخرى تصورات الناس من الجماعات الدينية الأخرى الارتباط بالهوية الوطنية الشاملة أو الولاء لها دعم التسامح العرقي دعم التسامح بين الجنسين دعم التسامح تجاه المعاقين دعم الزواج بين الجماعات المختلفة دعم السياسات الإيجابية للنهوض بالسكان المهمشين

المؤشرات ومصادر البيانات المحتملة المتعلقة بالسمات الرئيسية للتماسك / التجزؤ الاجتماعي

مؤشرات عامودية: العلاقات وتصورات الدولة والمجتمع

- **Regime type:** Polity IV (<http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm>)
- **Provision of security:** (<http://www.dcaf.ch/Publications/Measuring-Security-Sector-Governance>), or monopoly on the use of force, Bertelsmann Transformation Index (<http://www.bti-project.de/?&L=1>)
- **Armed violence occurrence:** UCDP/PRIO Armed Violence Dataset (<http://www.prio.no/Data/Armed-Conflict/UCDP-PRIO/>)
- **Discrimination and minority exclusion:** Minorities at Risk Project (<http://www.cidcm.umd.edu/mar/>), or Gallup World Poll (<http://www.gallup.com/strategicconsulting/en-us/worldpoll.aspx>)
- **Trust in parliaments/state institutions:** local polling data (e.g. Kenya, Ipsos Synovate: <http://www.ipsos.co.ke/home/index.php>), or World Values Survey (<http://www.worldvaluessurvey.org/>) or Barometers
- **Political instability:** Economist Intelligence Unit, Political Instability Index (http://viewswire.eiu.com/site_info.asp?info_name=social_unrest_table&page=loads), or Political Instability Task Force (<http://www.systemicpeace.org/inscr/inscr.htm>)
- **Corruption perceptions:** Transparency International (<http://cpi.transparency.org/cpi2012/>)
- **Good governance:** World Bank, Worldwide Governance Indicators (<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home>), or World Governance Assessment (<http://www.odi.org.uk/publications/5531-world-governance-assessment>), or Deterioration of Public Services (<http://ffp.statesindex.org/>)
- **Social welfare spending (inclusivity of):** National statistics, or OECD (<http://www.oecd.org/els/soc/social-expenditure-databasesocx.htm>), or IDA Resource Allocation Index (<http://www.worldbank.org/ida/IRAI-2011.html>)
- **Quality of public administration:** World Bank, Public Sector management and Institutions (<http://www.worldbank.org/ida/IRAI-2011.html>)

المؤشرات الأفقية: المواقف الاجتماعية وإشراك المجتمع المدني

- **Ethnic heterogeneity:** Geo-referencing of Ethnic Groups (<http://www.icr.ethz.ch/data/other/greg>), or Ethno-linguistic Fragmentation (ELF) Fractionalization Dataset (<http://www.nsd.uib.no/macrodatabguide/set.html?id=16&sub=1>); Ethnic Composition Dataset, PRIO (<http://www.prio.no/Data/Economic-and-Socio-Demographic/Ethnic-Composition-Data/>)
- **Intermarriage statistics:** National statistics, or UN Statistics Division, Demographic and Social Statistics Collection (<http://unstats.un.org/unsd/demographic/sconcerns/mar/>)
- **Social trust (ethnic and religious), social participation, and cross-cutting voluntarism:** World Values Survey (<http://www.worldvaluessurvey.org/>); the "Barometers" (<http://www.afrobarometer.org/>; <http://www.latinobarometro.org/latino/latinobarometro.jsp>; <http://www.asianbarometer.org/newenglish/surveys/>); Indices of Social Development (<http://www.indsocdev.org/>)
- **Inter-group cohesion:** World Bank Social Development Indicators (ISS at the Hague) (<http://data.worldbank.org/>)
- **Social capital:** World Bank Assessment (<http://www.worldbank.org/en/topic/socialdevelopment>), or Social Capital Indices (<http://www.prosperity.com/Subindexes-8.aspx>)
- **Level of ethnic and religious tension:** International Country Risk Guide (<http://www.prsgroup.com/icrg.aspx>)
- **Civil society strength and voluntary associations:** Levels of activism, Access to Information, Voluntary clubs and associations; and "Collective efficacy": Civicus Data, Enabling Environment Index (<https://civicus.org/>), or Indices of Social Development (<http://www.indsocdev.org/>)
- **Security perceptions and interpersonal safety:** World Bank Social Development Indicators (ISS at the Hague) (<http://www.worldbank.org/en/topic/socialdevelopment>)
- **Levels of inter-group violence and criminality:** Cross-National Time Series Data Archive (<http://www.databank-sinternational.com/>) or SCAD (<https://www.strausscenter.org/scad.html>), or Global Peace Index (<http://www.vision-ofhumanity.org/#/page/about-gpi>), or PRIO Urban Social Disturbance in Africa and Asia (<http://www.prio.no/Data/Economic-and-Socio-Demographic/Urban-Social-Disturbance-in-Africa-and-Asia/>)
- **Gender equality:** degree of non-discrimination against women, Indices of Social Development (<http://www.indsocdev.org/>), or Gender Inequality Index (<http://hdr.undp.org/en/statistics/indices/>)

العوامل والمؤشرات الهيكلية

- ✚ **Income inequality (or inequality of potential for human development):** GINI (<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD>) or HDI (<http://hdr.undp.org/en/statistics/indices/>), or MPI (<http://hdr.undp.org/en/statistics/indices/>)
- ✚ **Multi-dimensional Exclusion Index:** (e.g. Nepal – World Bank: <http://un.org.np/attachments/nepal-multidimensional-exclusion-index>)
- ✚ **Levels of economic discrimination:** Minorities at Risk, Economic Discrimination Index (<http://www.cidcm.umd.edu/mar/>)
- ✚ **Uneven development along group lines:** Fund for Peace (<http://ffp.statesindex.org/>)
- ✚ **Labour market discrimination/exclusion:** Minorities at Risk Project (Economic Exclusion indicators, <http://www.cidcm.umd.edu/mar/>)
- ✚ **Aid flows:** as percentage of government expenditures or per capita (<http://go.worldbank.org/E3T-MO2RJXO>)
- ✚ **Tax citizenship** (percentage of population paying taxes): National statistics
- ✚ **Social or economic mobility indicators:** National Statistics
- ✚ **Demographic change:** National statistics – migration inflows and outflows (Fund for Peace (<http://ffp.statesindex.org/>), or World Bank World Development Indicators, Net Migration (<http://data.worldbank.org/indicator/SM.POP.NETM>), or PRIO Demographic Data (<http://www.prio.no/Data/Economic-and-Socio-Demographic/Demographic-Data/>))
- ✚ **Percentage of non-citizens in population,** or long-term residents without citizenship: National Statistics, or World Bank Social Development Indicators (<http://data.worldbank.org/>)

مؤشرات القيادة: السياسة الشمولية

- ✚ **Inclusion of minorities:** Indices of Social Development (<http://www.indsocdev.org/>), or Minorities at Risk, Political Discrimination Index (<http://www.cidcm.umd.edu/mar/>)
- ✚ **Patterns of exclusion from authority:** Minorities at Risk, Political Discrimination Index (<http://www.cidcm.umd.edu/mar/>)
- ✚ **Politically relevant ethnic groups:** Ethnic Power Relations Database: (<http://thedata.harvard.edu/dvn/dv/epr>)
- ✚ **Unified or fragmented elites:** Fund for Peace, Factionalized Elites (<http://ffp.statesindex.org/>)



برنامج الأمم المتحدة الانمائي

304 East 45th Street, FF Building, New York, 10017

www.undp.org

